

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
فرع: علوم اقتصادية  
تخصص: اقتصاد كمي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية  
رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
تحت عنوان:

**تحليل وقياس أثر السياسة النقدية على النمو  
الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**

تحت إشراف:

—الأستاذ: بن البار احمد

من إعداد:

— بن صادق عبد الحميد بن باديس

— علالي خالد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كلمة شكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

ولا تطيب الجنة إلا برويتك إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...

ونصح الأمة...إلى نبي الرحمة والنور عليه

"سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام".

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة. وإلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع

"أساتذتنا الكرام.

"إلى كل من ساهم في إرشادنا ولو بكلمة بسيطة له كل الشكر والاحترام والتقدير .

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "الدكتور بن البار محمد" جزاه الله عنا كل خير.

إلى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا البحث.

فهرس

المحتويات

# الفهرس

.....	قائمة الأشكال
.....	قائمة الجداول
.....	مقدمة عامة
11.....	<b>الفصل الأول: السياسة النقدية</b>
11.....	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
11.....	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
12.....	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
13.....	المطلب الثالث: اتجاهات السياسة النقدية
15.....	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية
15.....	المطلب الأول: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
17.....	المطلب الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
19.....	المطلب الثالث: التعارض بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية:
21.....	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية
24.....	المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
25.....	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية
27.....	خلاصة الفصل الأول
28.....	<b>الفصل الثاني: النمو الاقتصادي</b>
29.....	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي وطرق تقديره
29.....	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
32.....	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومقاييسه
34.....	المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي
36.....	المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي
36.....	المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي
40.....	خلاصة الفصل الثاني:

<b>الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر</b>	
41.....	2018-1990
42.....	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر 1990- 2018
42.....	المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990
43.....	المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية 1990 - 2000
50.....	المطلب الثالث: اتجاه السياسة النقدية للفترة (2001 - 2018)
52.....	المبحث الثاني: إصلاحات السياسة النقدية وتحكمها في المعروض النقدي في الجزائر.
52.....	المطلب الأول: إصلاحات السياسة النقدية
54.....	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990- 2018)
57.....	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر
64.....	خلاصة الفصل الثالث
66 .....	خاتمة عامة:
70 .....	قائمة المراجع
73 .....	الملخص

قائمة الأشكال

والجداول

## قائمة الأشكال والجداول

### قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل (1)	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	18
الشكل (2)	نتائج اختبار استقرارية النموذج	56

### قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول (1)	تطور الكتلة النقدية للفترة من 1990 إلى 2018.	49
الجدول (2)	اختبارات الاستقرارية ديكي فولر المطور (ADF)	52
الجدول (3)	درجة التأخير	53
الجدول (4)	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون	54
الجدول (5)	تقدير النموذج وفق منهجية VECM	55
الجدول (6)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	57

### مقدمة عامة:

تسعى كل دول العالم إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعبها من خلال تحقيق ناتج محلي إجمالي يعود بالفائدة على الدولة والشعب. فلهذا تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع جنبا الى جنب مع السياسات الأخرى، وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي، فأى اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء النظام الاقتصادي من حيث معدلات النمو ومستوى الإنتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي.

ومن ثم فإنه ليس من الخطأ ان يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وهذه التسمية لم تطلق على سبيل المبالغة، لكنها تعبر عن واقع الحياة الاقتصادية، والمبادلات التي تتم بين الأطراف المتعاملة تخضع الى أسلوب إدارة هذا النظام، فإن كان يتصف بحسن التسيير انتعشت حركة المبادلات، وساعد ذلك على التنمية الاقتصادية، اما إذا تميز بخلاف ذلك عرض النشاط الاقتصادي الى التراجع، وقد يصاب بالكساد.

كل هذه التطورات أصبحت تشكل معوقات أمام الدول النامية التي تسعى إلى فرض نفسها في الساحة التجارية المحلية والعالمية في ظل انخيار عملائها المحلية أمام العملات الأجنبية واعتمادها بشكل مباشر على الاستيراد وعدم تمكنها من محاربة ظاهرة التضخم والبطالة بالإضافة إلى المديونية الخارجية وخدمة الدين والضغوطات التي تتعرض لها من قبل صندوق النقد الدولي المتمثلة في فرض سياسات اقتصادية قد تفجر الوضع الاجتماعي.

كل هذه العقبات أصبحت تمثل تحديا أمام الدول وخاصة دولة الجزائر، ولهذا بات من الضروري استعمال أدوات السياسة النقدية لتحكم في معالجة الاختلالات الاقتصادية التي قد توجهها وتحقيق نمو اقتصادي مقبول وهذا عن طريق بعث الاستثمارات وتشجيع النشاط الاقتصادي في مختلف الميادين من خلال السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي عن طريق زيادة حجم الكتلة النقدية الموجهة للاستثمار والتحكم في حجب التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، حتى يتم قطف ثمار السياسة النقدية من خلال حقول النمو الاقتصادي الموجودة بالجزائر.

ومن خلال العقبات والتحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري؟**

وبهدف معالجة الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالي:

**هل تساهم السياسة النقدية في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي؟**

**ما هو دور زيادة الكتلة النقدية في تحقيق معدل نمو اقتصادي؟**

ما مدى تأثير الخلل الاقتصادي (التضخم) على النمو الاقتصادي؟

ومن اجل معالجة الإشكالية الرئيسية تم طرح الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية على الترتيب:

- ◆ أدوات السياسة النقدية لها دور كبير في زيادة معدل النمو الاقتصادي
- ◆ تعديل سعر الصرف يساعد على ضبط أهداف السياسة النقدية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي
- ◆ زيادة حجم الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- ◆ الاختلالات الاقتصادية تؤدي عرقلة النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي من اجل التعرف على كيفية قياس أدوات السياسة النقدية الى تحقيق نمو اقتصادي

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

- ✓ دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي
- ✓ كيفية استعمال أدوات السياسة النقدية لقياس النمو الاقتصادي
- ✓ التعرف على آليات معالجة السياسة النقدية للاختلالات الاقتصادية.
- ✓ استخلاص أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة التي تساهم في إعطاء ناتج محلي إجمالي.

حدود الدراسة: تم دراسة موضوعنا على الاقتصاد الجزائري من سنة 1990 إلى غاية 2018

المنهج وأدوات الدراسة:

نموذج الاقتصاد القياسي

البرامج الإحصائية المستخدمة:

EViews10

المنهج التاريخي:

وذلك بالاعتماد على التطور التاريخي لأدوات السياسة النقدية.

المنهج الوصفي:

الأسلوب الوصفي عند التعرض لمختلف المفاهيم.

### المنهج التحليلي:

الأسلوب التحليلي المستعمل هو قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، من خلال المعطيات، والإحصاءات من الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير البنك المركزي النشرات الإحصائية الثلاثية البنك العالمي.

### المنهج القياسي:

حيث تم الاعتماد على الأساليب القياسية، لإبراز أهم أدوات السياسة النقدية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي

### مجتمع الدراسة:

تمت دراسة قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي الوطني الجزائري.

# الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية لأي دولة، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية تعود بالفائدة على الدولة والمجتمع، وهذا من خلال قيام البنك المركزي باتباع استراتيجية معينة باستخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. من خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول يتناول مفهوم السياسة النقدية، سنتطرق فيه إلى تعريفها، ثم أنواعها واتجاهاتها، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى أهداف السياسة وفي المبحث الثالث سنتناول أدوات السياسة النقدية بأنواعها الكمية والكيفية والمباشرة.

### المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والنتاج والدخل.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

من خلال هذا المطلب نحاول التعرض لمفهوم السياسة النقدية من خلال مختلف التعريفات التي أطلقها الاقتصاديون، ثم استعراض الاستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها.

#### تعريف السياسة النقدية:

تنوعت واختلفت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، وهي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها. وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

- يعرفها **GEORGE PARIENTE** على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف
- يعرفها **EINAIG** بأنها تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي<sup>1</sup>.
- ويعرفها **Kent** على أنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي، تهدف للاستخدام الكامل<sup>2</sup>.

1 جلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 59

2 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 98

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

### المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

يعتمد نوع السياسة النقدية على الأسباب الداعية إلى استخدامها وعلى الظروف السائدة في البلد وعليه يمكن التمييز بين نوعين من السياسة النقدية، سياسة نقدية توسعية، وأخرى انكماشية.

#### **أولاً. السياسة النقدية التوسعية:**

تعتبر السياسة النقدية التوسعية هي إحدى أنواع السياسات التي تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها اقتصاد ما داخل الدولة نتيجة انخفاض الأسعار بشكل كبير وغير محفز للإنتاج، والذي يرجع إلى ارتفاع في العرض الكلي من السلع والخدمات مقابل انخفاض في الطلب الكلي عليها، أي أن التدفق الحقيقي من السلع والخدمات أكبر من التدفق النقدي<sup>1</sup>.

وهنا تسعى السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى التوسع في ضخ كتلة نقدية أكبر في الاقتصاد بمعدل يزيد عن معدل تزايد الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة في السوق عن طريق أدوات فعالة؛ فمثلاً يقوم البنك المركزي عن طريق هذه السياسة بضخ كتلة نقدية عن طريق خفض سعر الخصم وسعر إعادة الخصم، أو خفض نسبة الاحتياطي الإجمالي، أو دخول البنك المركزي إلى السوق النقدي كمشتري للأوراق المالية، وتكون نتيجة هذه السياسة وجود كتلة نقدية زائدة في السوق لا تقابلها سلع وخدمات حقيقية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على هاته الأخيرة، ذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنه أن يزيد من دخول الأفراد والمؤسسات فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يعني حدوث تضخم محفز للإنتاج فيقبل المستثمرون على زيادة وتوسيع استثماراتهم، فتقل البطالة وتزيد كمية السلع والخدمات، الأمر الذي يجعل الاقتصاد ينتقل من مستوى إنتاج وتشغيل منخفضين إلى مستوى إنتاج وتشغيل مرتفعين<sup>2</sup>.

#### **ثانياً. السياسة النقدية الانكماشية:**

تعد السياسة النقدية الانكماشية إحدى أنواع السياسات النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي في حالات التضخم الاقتصادية التي يمر بها البلد نتيجة ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويرجع هذا الارتفاع إلى انخفاض العرض الكلي من

1 بن البار أحمد وابن السيلت أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2014): دراسة قياسية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي العاشر الموسوم بفعالية السياسة النقدية في الدول النامية: تجارب الماضي وتحديات المستقبل، جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف، أيام 17 و 18 نوفمبر 2015، ص 08.

2 الطيب لحيلح، فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد الأول، جوان 2014، ص 234.

السلع والخدمات مقابل ارتفاع في الطلب الكلي على هذه الأخيرة، وهذا ما يفسر أن التدفق النقدي في الاقتصاد أكبر من التدفق الحقيقي من السلع والخدمات<sup>1</sup>.

وهنا يمكننا القول أن السلطة النقدية تسعى إلى تقليل كمية النقود المتداولة في الاقتصاد عن طريق الأدوات الكمية التي تساعد على تخفيض سيولة البنوك التجارية عن طريق الإجراءات الآتية:

❖ رفع سعر إعادة الخصم (سعر البنك المركزي) على الأوراق المالية والقروض؛

❖ رفع معدل الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع البنوك التجارية؛

❖ دخول البنك المركزي بائع للأوراق المالية في السوق المالي.

إن الإجراءات أعلاه قد تساعد على امتصاص كمية النقود الفائضة المتداولة لدى أفراد المجتمع ومؤسساته، الأمر الذي يقلل من طلبهم على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار وتقل أرباح المستثمرين وقد ينخفض حجم الاستثمار إذا كانت السياسة شديدة الانكماش نتيجة التوقف عن الإنتاج وعدم التوسع<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: اتجاهات السياسة النقدية

ينفذ البنك المركزي سياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف إقتصادية، وتضع الدولة السياسة النقدية الموازية و على البنك المركزي أن يسعى من جانبه لتحقيقها، ويكون بذلك للسياسة النقدية ثلاث اتجاهات:

#### **أولاً: الاتجاه التوسعي:**

يقصد به إن حجم وسائل الدفع والتغير في قيمة النقود يجب أن تتوجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي، حتى ولو كان ذلك من نتيجة معدل تضخمي مقبول، يؤدي بالطبع إلى زيادة معينة في الأسعار إلا أنه في نفس الوقت يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية والطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل، وهذا لا يأتي إلا إذا سعى البنك المركزي لزيادة حجم وسائل الدفع وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة<sup>3</sup>.

#### **ثانياً: الاتجاه التنفيذي:**

تتبع الدول الاتجاه التنفيذي للسياسة النقدية إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم، ويكون الهدف من ذلك هو تحقيق حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وهي طريقة جذرية لمعالجة المشكلة، إذ تؤسس على اتخاذ الإجراءات المعاكسة تماماً للضغوط التضخمية بشكل وقائي يصل إلى حالة اقتصادية جديدة تسود الاقتصاد ويطلق عليها تعبير الانكماش، وهو يتمثل في الحركة والأفعال اللذان من شأنهما تعقيم دور النقود في النشاط

1 بن البار أحمد، ومحمد بن السيليت، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2 الطيب الحليح، مرجع سبق ذكره،

3 مصطفى رشيد شيحة " التفرد والمصارف والائتمان"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 75.

الاقتصادي وامتصاص الزيادة في الرصيد النقدي والتمثيل من الإنفاق بأنواعه الثلاثة (الحكومي - الخاص - الاستثماري) وحتى النشاط الحكومي ونشاط المشروعات وحجم الائتمان، ومن ثمة يقلل النشاط الإنتاجي وتتجمد معدلات النمو وتعود الأسعار إلى حالتها الأولى<sup>1</sup>، فتسعى السلطات النقدية إلى تقييد الائتمان والإنفاق ويعمل البنك المركزي على التخفيض من حجم وسائل الدفع، وتقييد الائتمان والإقراض، في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار، ويقوم كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والتخفيض من حجم الاستهلاك<sup>2</sup>.

### ثالثاً. الاتجاه المختلط (المرن):

يتفق أكثر الاقتصاديين على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، وفي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدأ الزراعة وتنزيل المحصول، ويقلل من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيع المحصول في محاولة لحصر آثار التضخم.

1 زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 147.

2مصطفى رشيد شبيحة " التفرّد والمصارف والائتمان"، ص 75.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطة النقدية بواسطة السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تلمس جوانب تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لوضعها الاقتصادي ما يوجب على الحكومة التعاون مع السلطات النقدية لتحقيق هذه الأهداف من خلال التأثير على عرض النقود بالزيادة أو بالنقصان، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي.

لذا سيتم التعرض في هذا البحث إلى أهداف السياسة النقدية على النحو الموالي:

- ❖ الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.
- ❖ الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
- ❖ التعارض بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

المطلب الأول: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الأهداف الوسيطة متغيرات تسمح مراقبتها وتنظيمها بتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية<sup>1</sup>، فهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف النهائية، كما تعرف بأنها مجاميع تمثل مجموعة من السلوكيات تؤثر فيها السلطات النقدية، هذه المجموعة ترتبط بالهدف النهائي بعلاقة تتميز بالاستقرار عموماً.

ويجب أن يكون الهدف الوسيط سهل التقديم والقياس ذو علاقة متينة، واضحة ومستقرة مع الهدف النهائي للسياسة النقدية، وأن يعكس التغيرات في حركة الهدف في المستقبل، كما يجب أن تكون علاقته بالأدوات النقدية وثيقة وواضحة بحيث تؤثر هذه الأدوات على الهدف الوسيط بسرعة وتمثل هذه الأهداف في:

أولاً-سعر الفائدة:

الفائدة في السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون مضت وتزايدت في العصر الحديث، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية بعد الحرب العالمية الثانية<sup>2</sup>.

أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فهو غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية كما أن السلطات لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى أسعار الفائدة، لأن مستوى هذه الأسعار يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات.

<sup>1</sup>Jean pierre Pattat " Monnaie et institution financière et politique monétaire "économie 5 emedition Paris, 1993, P 298

<sup>2</sup>أكرم محمود الحوراني، "انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي"، دراسة غير منشوره جامعة دمشق، ص 1-2

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يعكس هرمية معينة في أسعار الفائدة، والأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا منها في الأجل القصير، وهذه الهرمية في الأسعار ضرورية لتكوين واستقرار الادخار ولكي تنتقى الاستثمارات طبقا لإنتاجيتها<sup>1</sup>.

### ثانيا-معدل الصرف:

معدل الصرف مؤثر هام يعبر عن الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية.

وتستطيع السياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي الرامي إلى رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى الذي قد يكون عاملا لتخفيض التضخم ما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما أن استقرار هذا المعدل يشغل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج ولذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية والحرص على استقرارها<sup>2</sup>. ففي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف ما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف<sup>3</sup>.

ويلعب معدل الصرف دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما وقد يخلف الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر الصرف الملائم نتائج ثقيلة منها:

- أن التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق الصرف خاصة في حالات المضاربة والسلوكيات غير الرشيدة والعقلانية تؤدي إلى عدم قدرة البنوك المركزية التحكم والسيطرة على سعر الصرف،
- أن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة في الأمد الطويل،
- أن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر، يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا، ما يؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، يبطئ النمو ويؤدي إلى سياسة متشددة قد تؤدي إلى الفشل.

لذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والتنوعية التي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريان اقتصادي أساسي لا يمكنها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، لأنه في حالة المضاربة على عملة معينة،

1 وسام ملاك، " النقود والسياسات النقدية الداخلية"، دار المنهل البناني، بيروت، 2000، ص: 195 – 197

<sup>2</sup>Jean pierre Pattat"Monnaie et institution financière et politique monétaire". Op.cit. pp 388-389.

3 قدي عبد المجيد، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 75.

إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط لنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.

### ثالثا: المجمعات النقدية:

في مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الأعوان المقيمين على الإنفاق، أي أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات<sup>1</sup>.

فالكتلة النقدية تعبر عن حجم النقود المتداولة في اقتصاد بلا ما، فهي تضم إضافة لمجموع وسائل الدفع المستعملة، بعض التوظيفات المالية التي تحول إلى نقود في الأجل الطويل، ويمكن التغيير في الكتلة النقدية بتغيير الأجزاء المقابلة لها التي تتكون من الذهب، الأموال الأجنبية، والديون على الحكومة والاقتصاد<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الوسيطة في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي تعرف بالمرجع السحري، المتمثلة في:

#### أولا- استقرار المستوى العام للأسعار:

قبل الثورة الكينزية كانت السياسة الوحيدة بين السلطات هي السياسة النقدية و كان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار يعرض البنيان الاقتصادي لأزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتعرض سعر العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، ولم تتم معالجة استقرار الأسعار حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بإصدار القوانين والتشريعات التي شكلت سياسات عديدة، كما يعد استهداف السياسة النقدية علاجاً لتضخم واستقرار الأسعار و يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، والتضخم المرتفع لا يحدث إلا عندما يرتفع نمو العرض النقدي<sup>3</sup>، الذي يكون تثبيته سهلا في الدول المتقدمة نظرا لوجود اقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي أيضا متقدم ما يجعل استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم واستقرار الأسعار ميزة، حيث أن أثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان، يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات والأفراد والتي تكاد أن تكون محتفية بالنسبة للأفراد عندما تكون مقترنة بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار.

1 قدي عبد المجيد "المداخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 64

2 بخراز يعدل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 151.

3 حمدي عبد العظيم، "السياسة النقدية والمالية ومقارنة إسلامية"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 79.

## ثانيا - العمالة الكاملة:

بعد أزمة 1929 جاءت النظرية الكينزية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية فظهر هدف آخر لها وهو العمالة الكاملة الذي تسعى معظم الدول الوصول إليه، حيث تعمل كل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، وتتحقق العمالة الكاملة عندما يكون كل شخص لديه مهارة يرغب في العمل في منصب عمل، وتظهر أهميتها في أنها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيقها هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها لذلك تبقى هدفا طويلا الأجل، نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد؛ فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية و ضياع في موارد الإنتاج، ومعالجة البطالة وتحقيق العمالة يختلف من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة، وبالرغم من وصول البلدان المتقدمة إلى تحقيق نمو اقتصادي كبير و رفاهية اقتصادية إلا أن بها بطالة وهناك طاقة إنتاجية غير مستغلة.

للسياسة النقدية إذن دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيزداد الاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثمة زيادة الدخل<sup>1</sup>.

## ثالثا- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي

يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ويعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر الموفر من عناصر الإنتاج.

ويمكن للسياسة النقدية التي تساهم في تحقيق معدل عالي للنمو الاقتصادي الوطني لكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي كتوفر المواد الطبيعية والقوى العاملة ذات الكفاءة، وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، فدور السياسة النقدية يجب أن يتم بالتنسيق مع هذه العوامل وكذلك مع سياسة مالية غير مناقضة لها.

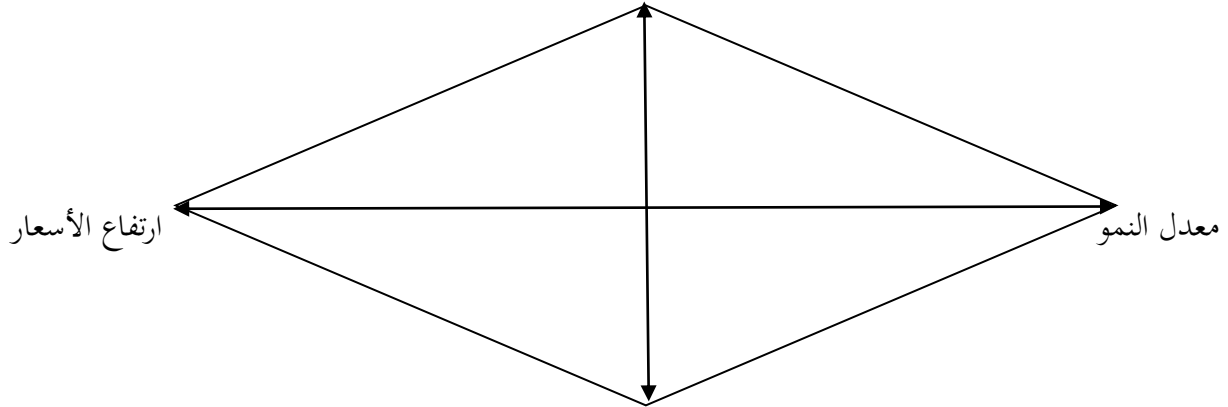
## رابعا- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الصرف الذي يجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة لخفض الإقبال على الأثمان، ما جعل الأسعار قبل إلى الانخفاض أيضا وإذا انقضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء يؤدي إلى تشجيع الصادرات و كما أن ارتفاع أسعار الفائدة عليا سيغري الأفراد الأجانب ما يجعلهم يميلون إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وعليه فإن هذه الإجراءات تعزز دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلالات خاصة عندما يعانى الاقتصاد من معدل مرتفع لتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي و يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية أو ما يعرف بالمرجع السحري، في الشكل البيان الموالي:

1 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية المفهوم، الأهداف، الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 121.

## الشكل رقم 1: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

التوازن الخارجي



معدل البطالة

المصدر: قدي عبد المجيد "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية مرجع سابق ص 34.

يظهر من الشكل أعلاه أنه كلما تم الاقتراب من المركز كلما كانت الوضعية أحسن إلا أن هناك مشكلة تواجه مخططي وواضعي السياسة الاقتصادية تتمثل في تصادم أهداف السياسة النقدية، فالاقتراب من أحد الأهداف قد يرافقه ابتعاد عن الآخر<sup>1</sup>، رغم أنه مبدئياً لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل لأن التعارض يكون بين التوظيف الكامل و توازن ميزان المدفوعات كما قد يكون بين البطالة والتضخم أو بين النمو الاقتصادي و استقرار الأسعار<sup>2</sup>، لذا من المهم لواضعي السياسات النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه، ونظراً لأهمية الهدف النهائي بالنسبة للسياسة النقدية لا بد من تحديد الهدف واختياره بشكل دقيق على النحو الذي يخدم الأوضاع الاقتصادية.

## المطلب الثالث: التعارض بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تبدو بعض الأهداف النهائية للسياسة النقدية السابقة الذكر متناسقة مع بعضها البعض، غير أن هذا التناسق لا يتحقق دائماً، فقد يكون هناك تعارض بين الأهداف النهائية، وهذا ما سيتم توضيحه كما يلي:

## أولاً-التعارض بين التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات

يظهر هذا التعارض عند زيادة الصادرات التي تعني تخفيض مستوى الأسعار والاهتمام أكثر بالجودة وزيادة القدرة التنافسية مقارنة بالدول الأخرى، وبزيادة الصادرات يزداد كل من الدخل والعمالة، إلا أن هذه الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع

<sup>1</sup>Thomas Jean-Paul, les politique économiques aux XX\*\*\* siècles, Economica, Paris 1994, P. 102.

<sup>2</sup> إكتلونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر"، 2009-2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 49

مستويات الأسعار المحلية فيزداد بذلك الميل للاستيراد، وهكذا يمكن أن تتسبب العمالة الكاملة في ارتفاع الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص الصادرات ليصبح بذلك تأثيرها على ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

### ثانياً-التعارض بين استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي

تنتم العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار بالتعقيد؛ فزيادة معدل النمو يتطلب زيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وإذا لجأت السلطات النقدية إلى تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات فقد بلغ هذا الإجراء أثارا سلبية على النمو الاقتصادي.

### ثالثاً - التعارض بين التوظيف الكامل واستقرار الأسعار

يؤدي وجود البطالة إلى ارتفاع معدل التضخم وأسعار الفائدة، فيقوم البنك المركزي عندئذ بشراء سندات حتى ترتفع القيمة السوقية للسندات وتنخفض أسعار الفائدة، هذه العملية قد تؤدي إلى زيادة عرض النقود، وفي حال أراد البنك المركزي تخفيض معدل النمو النقدي ترتفع في هذه الحالة أسعار الفائدة ومعدلات البطالة.

وللقضاء على البطالة يجب زيادة حجم الاستثمارات من أجل زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، هذا الأخير يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع الأجور المصاحب لارتفاع الأسعار يفهمه الأجراء بأنه ارتفاع في الأجر الحقيقي، لكن عندما يتبين لهم بأن القوة الشرائية لم تتحسن قد يقومون بإنقاص عرض عملهم. وللتخلص من مشكلة التعارض بين أهداف السياسة النقدية يجب على السلطة النقدية أن تحدد أهدافها بوضوح حسب أولويتها، وأن يكون تحقيقها متناسبا مع الدورات الاقتصادية، كما يجب أن تركز بالدرجة الأولى على الأهداف المتجانسة البعيدة عن التضارب.

1 جوري كريم، بادسي كمال رضوان، "السياسة النقدية في الدول العربية"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 1996، ص 33-34.

### المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها للتأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع الذي يعتبر من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك لامتناع العائد من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة، لذا يجب على البنك المركزي أن يقوم بدور أكبر في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي على المصارف.

فيستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات، وسيتم خلال هذا المبحث التعرف على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

❖ الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

❖ الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

❖ الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

### المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

تتمثل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في: سعر الخصم، سعر الفائدة، عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي النقدي.

#### أولاً- سعر الخصم وسعر الفائدة:

ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن أسعارهما قصيرة الأجل في السوق النقدية التي تتأثر بهما، بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار، لذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط بين كل من سعر الخصم وأسعار الفائدة قصيرة الأجل.

فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة لمعالجة حالة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الوطني فإنها تقوم برفع كل من سعر الخصم وسعر الفائدة الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول البنوك التجارية على النقود أو الائتمان، أو الاحتياطات النقدية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي، مما يساهم في التخفيض من حدة الضغط التضخمي<sup>1</sup>.

كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها فيخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي، كما يساعد ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض، وبالتالي تقل

1 أحمد أبو الفتوح، نظرية العقود والسيولة والأسواق العالية، مرجع سابق، ص: 228-229

حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، وعلى عكس ذلك إذا ما رغبت السلطة النقدية في إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود التي يتعرض لهما، فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم، الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والاحتياطات النقدية والائتمان، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء، وعلى الودائع الآجلة وودائع الادخار وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان و الاستثمار وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني، كما أن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها بدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار، وهكذا تساهم سياسة تغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه، حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

### ثانياً-عمليات السوق المفتوح

ويعرف "باري سيجل" عمليات السوق المفتوحة بأنها تدخل البنك المركزي في السوق المالية من خلال بيع أو شراء الأوراق المالية بصورة عامة والسندات الحكومية بشكل خاص بهدف التأثير على عرض النقود حسب الظروف الاقتصادية ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال تعد السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي لأنها تمكن السلطات النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائماً كما تسمح لها بأن تحقن العملة الوطنية أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب، و لتتمكن من تصحيح الأخطاء من خلال الاستجابات السريعة في اتجاهات عمليات السوق وبما أن البنوك المركزية ملاك احتكار توريد أموال البنك المركزي فيمكأنها فرض الشروط التي ترغب ضمنها بتوريد الأموال إلى البنوك التجارية، لسد العجز وهي تقوم بذلك عادة عن طريق فرض سعر الفائدة الذي تطبقه على الأموال المقدمة إلى البنوك، وهكذا تحقق عملية السوق المفتوح هدفين في آن واحد؛ فهي تلبى الحاجات الإجمالية للبنوك التجارية من أموال البنك المركزي، وتساعد البنك المركزي على تحقيق أهدافه المتعلقة بسعر الفائدة<sup>2</sup>.

ولكي تنجح عمليات السوق المفتوحة يجب أن تتوفر الشروط التالية<sup>3</sup>:

- يجب أن تتغير احتياطات البنوك التجارية وكمية النقد في التداول وفقاً لعمليات السوق.
- يجب أن تستجيب البنوك التجارية للزيادة أو الانخفاض في الاحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية.
- ثبات سرعة تداول النقود.

1 أحمد أبو الفتوح، مرجع سابق، ص: 229

2 باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1982، ص 250.

3 سامي خليل، النقود والبنوك، مؤسسة الكميل، الكويت، 1989، ص 501.

وعلى أي حال فإن هذه الشروط لا يمكن بلوغها لأن احتياطات البنوك والعملة في التداول لا تزداد أو تنخفض بنفس نسبة بيع وشراء السندات من قبل البنك المركزي، فعند قيام البنك المركزي مثلا بشراء السندات لتحقيق زيادة في الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية يلغي أثره من خلال تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج، أو لوجود عجز في ميزان المدفوعات أو للتسريبات النقدية من البنوك التجارية وكما أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد يلغي الأثر الذي يقوم به البنك المركزي فيما يخص بيع السندات الحكومية لتقليل

احتياطات البنوك التجارية كذلك حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية لا تعتمد على التغيرات في الاحتياطات النقدية لديها وإنما على حجم الطلب على القروض من قبل العملاء وعلى رغبة البنوك ذاتها في منح القروض.

- توفر السوق سندات حكومية كبيرة متطورة ومنظمة، لأن أثر البنك المركزي على هذه السوق عن طريق عمليات السوق المفتوحة مرهون بمقدار كمية السندات الحكومية والسندات الأخرى، وعدم وجود مثل هذا السوق لا يمكن تصور وجود عمليات سوق مفتوحة فعالة في التأثير على احتياطات البنوك التجارية.
- يجب أن يمتلك البنك المركزي إمكانية واسعة لبيع وشراء السندات واستعداده لتحمل الخسارة وما دام تعامل البنك المركزي يقتصر على السندات قصيرة الأجل فإن الخسارة ستكون محدودة<sup>1</sup>.

### ثالثا - تبادل الاحتياطي القانوني

بدأ العمل بالاحتياطي النقدي القانوني كأداة رقابية وكأداة لإدارة السيولة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وقد أدت هذه السياسة إلى إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بجزء من القيم المدونة في ميزانيتها على شكل نقل مركزي لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد<sup>2</sup>.

فالاحتياطي القانوني أو الإجمالي يجبر البنوك على الاحتفاظ لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد بجزء أدنى من استحقاقاتها الواجبة الأداء، وأحيانا جزء من قروضها الممنوحة، معدل هذا الجزء هو قابل للتغير وقد يختلف من بلد إلى آخر، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما أصبح مجبرا أكثر بالنسبة للبنوك، وإذا كان هناك ارتفاع في هذا المعدل فإن حاجة البنوك التجارية للعقد المركزي ستزداد، ذلك أنه ينبغي عليها زيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي، ويؤدي ذلك إلى تحقيق السيولة المصرفية التي تسبب مشاكل للبنوك لأنها مجبرة على مواجهة التسريبات بالنقد المركزي وأمام هذه الوضع تكثف البنوك من اللجوء إلى البنك المركزي عبر السوق النقدي، فإذا كان البنك المركزي قد حدد عبر تدخلاته في السوق النقدي معدلات فائدة مرتفعة فإنه يتوجب عند ذلك توقع ارتفاع تكلفة إعادة التمويل بما أن الاحتياطات الإلزامية لا تنتج أي

<sup>1</sup>سامي خليل، نفس المرجع، ص601.

<sup>2</sup>فضيل رئيس، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، 1989-2010، مرجع سابق، ص92.

فائدة فسيترتب عنها خسارة (غير فعلية للمداخيل أو الأرباح التي كان يفترض أن تتحقق في ظل عدم وجود احتياطات إجبارية، هذا الأثر الأخير يضاف إليه تكلفة إعادة التمويل فيصبح على البنوك تقييد مساهمتها في إصدار النقود، والعكس صحيح<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تستخدم هذه الأدوات، قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، وتتمثل هذه الأدوات في:

#### أولا- تأطير الائتمان

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز<sup>2</sup>، فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن ولي حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض الصالح القطاعات الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة غير أن تطبيق هذه الأداة قد يؤدي إلى ظهور عدة مشاكل أهمها:

- عند تحديد سقف القروض عند مستوى أقل مما يحتاجه السوق وفقا لقوى العرض والطلب فانه يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة؛
- عدم التأكد من نجاعة هذه السياسة لصعوبة معرفة مستوى فعالية المشاريع التي تستفيد من فرصة تمويل تمييزي من غيرها؛
- التحديد الكمي للقروض البنكية يؤدي إلى ندرة الموارد المالية لتمويل الاقتصاد مما يعمل على رفع وتنظيم عمليات الاقتراض؛
- سياسة تأطير القروض سلسلة (صالح القطاع الخاص وإيجابية إصلاح القطاع العام).

#### ثانيا- النسبة الدنيا للسيولة

في كثير من الدول تشترط السلطات النقدية على البنك المركزي الاحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين 25 و 40 بالمئة من الودائع مع اعتبار الودائع تحت الطلب في العنصر الأساسي فيها و تلجأ السلطات النقدية إلى هذه الأداة لما يكون لدى البنوك التجارية أصول مرتفعة السيولة وتتخوف السلطات من الإفراط في القروض<sup>3</sup>.

1 المرجع نفسه، ص92.

2 عباش قويدر، "إصلاح السياسة النقدية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص28.

3 سليمان ناصر، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة"، مكتب الريان، الجزائر، 2006، ص136.

رغم شيوع الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في وقت من الأوقات إلا أنها مع الوقت أثبتت عدم فعاليتها فهي من جهة لا تفيد ميزانية البنك المركزي، ومن جهة أخرى متعلقة بالقيود الذي تفرضه على تطور السوق وحقيقة أنها أقل تأثيراً مع ظهور تغيرات مثل<sup>1</sup>:

- قد تمنح صفقات اقتصادية مبررة، فقد ترغب شركة بدفع أكثر من الحد الأعلى سعر الفائدة لتمويل صفقة مربحة وقد يكون البنك راغباً في الإقراض، ولكن أدوات التحكم تمنع إجراء الصفقة؛
- أدوات التحكم المباشر تكبح المنافسة في الأسواق المالية رغم أنها قد تفيدها كلاً من المقترضين والمودعين، فقد تمنع المنافسة من خلال عدم السماح للبنوك الأضعف بزيادة ودائعها وإقراضها عن طريق تقديم أسعار إيداع أعلى وأسعار إقراض أقل
- في حالة أدوات التحكم الانتقائية قد يكون هناك تحيز لبعض البنوك فيتم تعكير الأسواق وفرض كلفة على الاقتصاد قد لا يمكن حساب مبالغها.
- يشجع هذا النوع من الأدوات على عدم التوسط في الأسواق الداخلية غير المنظمة فتصبح هذه الأدوات مع الوقت أقل فعالية حيث يبحث المقرضين والمدخرين عن طريقة لتطويقها والتخلص منها، ففي نظام مالي عالمي يزداد تكاملاً وانفتاحاً تستطيع الشركات والأسر الاقتراض من الخارج، بمعنى آخر قد تتحكم هذه الأدوات بالإحصاء لكنها لا تتحكم بالسلوك الاقتصادي الحقيقي.
- من إيجابيات هذه الأنواع أنه يمكن أن تكون فعالة للبنك لضبط السعر والكمية القصوى من الائتمان البنكي خصوصاً في الأزمات المؤقتة وهي مناسبة أكثر للأسواق غير المتطورة، باختصار فإن الإيجابيات إن وجدت فهي تعمل في الضبط على المدى القصير<sup>2</sup>.

### ثالثاً- الإقناع الأدي

يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية بطرق ودية وغير رسمية أن تنفذ سياسة معينة في مجال الائتمان، حيث يقوم بتوجيه إرشادات وتعليمات بخصوص تقديم الائتمان، فيقترح على البنوك التجارية زيادة أو خفض حجم الائتمان، ويعد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين وهذا ما يفسر نجاحه في بعض الدول وفشله في أخرى.

### المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي إضافة إلى الأدوات السابقة الذكر أدوات أخرى تساعده على الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية أو إلى زيادة فعاليتها، هذه الأدوات تتمثل في<sup>3</sup>:

1 فضيل رايس، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، 1989-2010، مرجع سابق، ص90.  
2 فضيل رايس، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، 1989-2010، ص90.  
1 فضيل رايس، "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، 1989-2010، مرجع سابق، ص90.

## أولاً- إصدار التعليمات والتوجيهات

يقوم في هذه الحالة البنك المركزي بإصدار تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، نوعه أو كيفية استخدامه، من هنا يتمكن البنك المركزي من ضمان تدفق كمية النقود إلى المجال المرغوب مما يساعده على فرض رقابة مباشرة ومضمونة للسياسة الائتمانية المطبقة.

## ثانياً- الإعلام

هما يقوم البنك المركزي بالإعلان عن سياسته النقدية المستقبلية، حين يعلن عن الاستراتيجيات التي يريد إتباعها للتعبير عن الإجراءات التي سيتخذها، ويتم هذا الإعلام بعرض كل الحقائق والوقائع المعبرة عن حالة الاقتصاد الوطني للرأي العام لتفسير الأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة، ويساهم الإعلام في زيادة ثقة الجمهور في الإجراءات والسياسات الموضوعية من قبل السلطات.

## خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من الناحية النظرية، كونها تمثل جانبا مهما من السياسة الاقتصادية فضلا على أنها وسيلة تدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي، تستخدمها السلطة النقدية لضبط عرض النقود بما يتلاءم و متطلبات النشاط الاقتصادي , فعرض النقود أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن للبنك المركزي التأثير عليها لضمان الاستقرار النقدي في الاقتصاد، وذلك من خلال القيام بزيادة أو إنقاص بعض العناصر التي تتكون منها ميزانية البنك المركزي على النحو الذي يتلاءم مع الأهداف المراد تحقيقها من خلال إستراتيجية يتبناها للتحكم في السياسة النقدية. فالسياسة النقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الأهداف النهائية من تحقيق استقرار في مستوى الأسعار، تحقيق معدل عال من النمو، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتوظيف الكامل، والتي قد يكون هناك تعارض بينها، وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي أهداف أخرى تؤثر على بعض المتغيرات تعرف بالأهداف الوسيطة.

ولتنفيذ السياسة النقدية يجب تطبيق مجموعة من الأدوات، منها أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة وفي حال عدم نجاعتها يتم استخدام أدوات أخرى.

# الفصل الثاني

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي وطرق تقديره

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وجهان لعملة واحدة وهذا من خلال تطبيق سياسة نقدية فعالة تظهر نتائجها من خلال النمو الاقتصادي للدولة حيث يمثل هذا الأخير التحدي الأول الذي يمثل فعالية الدولة بالنهوض باقتصادها وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب من خلال تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن لأنه المقياس المباشر الذي يحدد مكانة الدولة بين الدول النامية من خلال تطبيق خطة سياستها النقدية على أرض الواقع حتى تتمكن من بلوغ أهدافها الاقتصادية المسطرة

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره وكذلك تكاليف النمو والإنتاج.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي:

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب مجال واسع نظراً لأهميته في التحليل الاقتصادي وكذلك يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس وكذا تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير وعلى هذا الأساس فالنمو الاقتصادي عدة تعاريف يمكن ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر<sup>1</sup>:

- يعرفه فيليب بيرو: هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي.
- أما كوسوف فيقول: أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.
- أما سامويلسون ووردوس: فيعتبران أن النمو الاقتصادي هو العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل.
- أما فرنسوا بيرو فيعرف النمو الاقتصادي ب: هو الظاهرة التي من خلالها يزداد من متوسط الدخل الفردي مع مرور على الوقت ويجب أن نفرق بين النمو والتنمية.
- أما شبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه: الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- سيمون كيزنتس يعرفه ب: الزيادة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.
- يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للتنمية للقضاء على الفقر والبطالة.

1 طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014، ص75

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة  
 - النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية لمؤشر اقتصادي غالبا ما يكون الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الخام سواءا كان الكلي أو للفرد وبالتالي النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة كمية تقاس عن طريق معدل.  
 يبرز لنا من التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي:

\* متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.

\* متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا أرتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

\* متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة وهنا نميز بين نوعين من النمو، النمو الحقيقي ونمو القدرة، والذي يمثل الزيادة في القدرات الإنتاجية للدول وكلما كانت هذه القدرة كبيرة تم تشغيل جزء من اليد العاملة البطالة وكذا جزء من رأس المال العاطل حتى نصل إلى مرحلة الإشباع.

\* أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وبالتالي، فإنّ النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.<sup>1</sup>

\* يجب التمييز بين النمو والتنمية، فالنمو مرتبط بالزيادة في الإنتاج الداخلي الخام للفرد أو الدخل الوطني الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية تدخل في التغير الهيكلي في جميع المركبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إلا أن المفهومين مرتبطين لكن ليس لهما نفس الدلالة<sup>2</sup>

### ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي

إن للنمو الاقتصادي ستة خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي:<sup>3</sup>

#### 1- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج:

حيث أن البلدان المتقدمة حاليا و عبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في الدول خلال 20 سنة الماضية نحو 2%، 1% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي و قد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و 72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، وتضاعفت هذه المعادلات بصفة كبيرة مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر.

1 السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص339.

2- طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص76.

3- مشته كريمة، أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، رسالة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص 25 - 26.

**2- المعدلات المرتفعة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:**

حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أنّ إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال.

**3- المعدلات المرتفعة في تحول الهيكل الاقتصادي:**

تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بمعدل مرتفع في التغير القطاعي والهيكلية الملازم لعملية النمو ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعية إلى الخدمات مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية والمتعددة الجنسيات ثم أعقب ذلك التحول القوي المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية على سبيل المثال كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1949 حوالي 53.5% و انخفضت هذه النسبة بحلول العام 1960 لتصل إلى 7% فقط، كذلك نجد أنّ قوى العمالة في بلجيكا الملحقة بالنشاط الزراعي انخفضت من 51% سنة 1846 إلى 12.5% سنة 1947 والأقل من 7% سنة 1970، ومنه نجد أنّ معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة.

**4- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:**

وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث وهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

**أ- الرشادة:** وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة فيما يحتاجه العالم المتخلف، فلا بدّ من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في المواصلات...إلخ.

**ب- التخطيط الاقتصادي:** والذي يكون له تأثير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

**ج- التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

**د- تحسين الاتجاهات والمؤسسات:** يعتبر ضروريا من أجل كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر من الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية في المفهوم الحديث.

**5- الهيمنة الدولية:**

وهي تبين المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة، مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مجددا على البلدان المتخلفة والضعيفة.

**6- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي:**

على الرغم من المكاسب التي يحققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن فإن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي، في ظل علاقاتها الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آتية إلى التوسع أكثر فأكثر.

**المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومقاييسه****أولاً: عناصر النمو الاقتصادي:**

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لا بد من توفر ثلاث عناصر وهي: 1

**1- العمل:** العمل "هو مجموعة القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية".

يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة وزيادة حجم الأسواق وسهولة التحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية العمل والدخل.

**2- الرأس المال:** تتمثل بمجموعة الاستثمارات والتجهيزات والبنية التحتية التي يمتلكها اقتصاد معين، هذه الاستثمارات تمول من خلال الادخار وتساهم في زيادة الناتج الوطني والدخل، بما يمكن أن يتكون رأس المال أيضاً عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو المساعدات.<sup>2</sup>

**3- التقدم التقني:** فهناك عوامل نوعية تساهم إلى حد ما في تحديد النمو الاقتصادي ومن أهم هذه العوامل نجد التقدم التكنولوجي الذي يعبر عن مجموع النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج وهذا ما ينعكس إيجاباً على التطور الاقتصادي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

**ثانياً: مقاييس النمو الاقتصادي**

إن ما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطربة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من مؤشرات الاقتصاد وأهم هذه المقاييس:

**1- المعدلات النقدية للنمو:** يتم قياس المعدلات النقدية للنمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:<sup>3</sup>

1 - مشته كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2 - رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008، ص 55.

3 - مشته كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

**أ-معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل النمو الاقتصادي الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا باستخدام العملة المحلية.

**ب-معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما يستلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بأسعار ثابتة بعد إزالة أثر التضخم يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

**ج-معدلات النمو بالأسعار الدولية:** وتستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

**2-المعدلات العينية للنمو:** تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني أي أنها تعبر عن متوسط نصيب الفرد من الثروة الوطنية الإجمالية ومنها على سبيل المثال معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي ومن بينها مثلا:

- عدد الأطباء لكل ألف نسمة.
- عدد المصارف لكل ألف نسمة.
- عدد الأساتذة بقطاع التعليم لكل ألف ممتدرس.

**3-مقارنة القوة الشرائية:** تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن مقاييس قيمة الناتج الوطني مقارنة بسعر الدولار الأمريكي يخفي القيمة الحقيقية لإقتصادات الدول المتخلفة ومنه تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، وهو أن حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى، كما تم استحداث مؤشرات أخرى تتجاوز الاعتماد على النمو في الناتج، ولقد وجهت انتقادات لمؤشرات النمو نظرا لما يلي:

**أ-الدخل والرفاهية:** بمعنى أن مستوى الدخل لا يعبر بالضرورة عن الرفاهية.

**ب-النمو ومصادره:** باعتبار زيادة تقاس بغض النظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية ومستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج وتوسع فعلي ودائم في الفرص المتاحة أمام أفراده لتحسين مستويات حياتهم.

**ج-الدخل والمقارنات الدولية:** وهو اعتبار أن أسعار الصرف السائدة تعبر عن حقيقة العلاقة بين مستويات الأسعار المحلية ومستويات الأسعار الدولية، إضافة إلى عدم تغيير أسعار صرف العملات عن القوة الشرائية النسبية نظرا لكونها تتأثر فقط بأسعار السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية.

**المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي****أولاً: تكاليف النمو الاقتصادي**

إن النمو الاقتصادي يعني الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية وينتج عن ذلك أضرار يتحملها المجتمع من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي ورفع من حجم الناتج.<sup>1</sup>

**1- التضحية بالراحة الآنية:**

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة، وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصة عملية الإنتاجية. وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي، والراحة هنا يقصد بها الوقت ماعدا ساعات العمل، إذ أنّ الأفراد يفضلون العمل لعدد من الأيام الأخرى أو يفضلون العمل لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية وبالتالي فإنّ الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجل معين.

**2- التضحية بالاستهلاك:**

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنّه يتعلق مباشرة بتراكم رأسمال الذي يعد أساس النمو الاقتصادي فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي الرفع من مخزون رأسمال قصد زيادة الناتج في المستقبل، لذلك على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تحظى الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

**3- التكاليف البيئية والصحية:**

يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم. خاصة الدول المتقدمة والدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي، وخلال الربع الأخير من القرن العشرين شهدت النور الآسيوية الأربعة: تايلند، ماليزيا، سنغافورة واندونيسيا معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بلغت كحد أدنى 5% كما أنّ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفضت بحوالي 50 إلى 70% ونفس الشيء شهدته دول اليابان، كوريا الجنوبية، والصين التي شهدت تطورا اقتصاديا كبيرا لكن في نفس الوقت شهد الوضع البيئي تدهورا كبيرا في هذه الدول، حيث أنّ الدول التسع الأولى من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم تقع في قارة آسيا. حيث أثبتت التجارب أنّ النمو الاقتصادي السريع يصاحبه تلوثا بيئيا مرتفع.

وتصنف التكاليف البيئية إلى:<sup>2</sup>

1 المرجع السابق ص 27

2 عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472.

أ-التكاليف الاجتماعية المباشرة: وتتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المنشأة نتيجة قيامها بتنفيذ البرامج والأنشطة الملزمة للمنشأة، وتنظيمات وقواعد البيئة، أو تلك التي تتحملها بصورة اختيارية لغرض حماية البيئة من الآثار السلبية لنشاطها.

ب-التكاليف الاجتماعية غير المباشرة: وتتمثل في التضحيات غير الاقتصادية التي تقع على المجتمع نتيجة الأضرار الناشئة عن ممارسة المنشأة لأنشطتها الضارة.

ومنه يعتبر التلوث البيئي احد أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي والسبب الذي يدعو إلى مزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بحكم أنه نتيجة التضارب في مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح وتعظيم العوائد بغض النظر عن آثار ذلك، حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولاً بعملية النمو الاقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيات ثم في مرحلة ثانية بعد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يتوجهون إلى العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية، وهو أمر غير منطقي بحكم أنّ آثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي وفي المستقبل وتزيد من تدرى الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية بحكم تعرض الجو إلى الغازات السامة التي تؤثر على عملية التنفس، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضرب الأفراد وبنشاطاتهم الزراعية أيضاً.

### ثانياً: فوائد النمو الاقتصادي

إنّ كل دول العالم تهتم بتحقيق فوائد أعلى للنمو الاقتصادي والتي تعود على شعوبها من بينها:<sup>1</sup>

- ◆ تسمح الزيادة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في تحسن مستوى المعيشة للمجتمعات
- ◆ يسمح النمو الاقتصادي باقتناء سلع جديدة ناتجة عن الزيادة في الإنتاج الزراعي والصناعي.
- ◆ يسمح النمو الاقتصادي بتخفيف الفوارق الاجتماعية بسبب التوزيع العادل للدخل الوطني.
- ◆ يسهل النمو الاقتصادي تمويل النفقات العامة من خلال زيادة عوائد العائلات والمؤسسات وبالتالي زيادة العوائد الجبائية.
- ◆ تسمح الزيادة في النمو الاقتصادي بزيادة حجم العمالة من خلال زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

1- طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص78.

### المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي

انطلاقاً من كون النمو الاقتصادي كما رأينا سابقاً بأنه التغيير النسبي السنوي في النتائج الداخلي الخام، فإن عوامل الإنتاج تنعكس بصفة مباشرة على عوامل النمو الاقتصادي، ويبقى استغلال هذه العوامل بالشكل التوازني والأنسب هو العامل الأهم في الاقتراب من حالة التشغيل الكامل

#### المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي

تعتبر العملية الإنتاجية بمثابة تحويل للموارد إلى استخدامات عن طريق تركيبة من العوامل، ويكون حصيلتها هذه العملية عبارة عن ناتج مساهمة هذه العوامل فيما بينها.

تتمثل عوامل الإنتاج في ثلاث عوامل رئيسية:

#### 1. عنصر العمل:

يعتبر عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين: الأولى وتتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلتها عملية الإنتاج<sup>1</sup>.

لكن في السنوات الأخيرة و في النصف الأخير من القرن 20 ، ساد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في حجم الناتج، هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل و هو ما رفع من حجم العمالة النشطة، و في إطار عنصر العمل طرح ما يسمى ب: " رأس المال البشري وهو عبارة عن المخزون المعرفي للأفراد وروح الإبداع التي يتمتعون بها ، و ذلك من خلال ما يتلقاه من تعليم و تكوين يسمح لهم بالحصول على ناتج أكبر في عملية الإنتاج باستخدام نفس المستوى من رأس المال، و هذا ما بين ارتباط إنتاجية عنصر العمل بالعامل التكنولوجي الذي ستتطرق له لاحقاً.

وتبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي<sup>2</sup>:

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي: فإن ارتفاع عنصر العمل ب  $\Delta L$  يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المقدار:  $\Delta L \cdot PML$  حيث:

$PML$  : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

وإذا كانت مثلاً: الإنتاجية الحدية لعنصر العمل:  $PML_2 =$ ، و التغيير في عنصر العمل:

$L = \Delta 10$  فإن:

$$Y = PML \cdot \Delta L \rightarrow 10 \cdot 2 = 20 \dots \dots \dots (2) \Delta$$

أي أن زيادة عنصر العمل ب 10 وحدات تؤدي لزيادة الناتج ب 20 وحدة.

1 محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، دار الناشر القاهرة 2001 ص 51

<sup>2</sup>Gregory Mankiw: op\_cit,p273.

2. عنصر رأس المال:

يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات و تجهيزات مباني و أراضي و غيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال | بوجه عام و نصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج، لكن تعرض رأس المال إلى الامتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما امتلك من رأس المال و يزيد عليه، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال، الذي يعتبر العامل المؤثر في عملية الإنتاج كونه يربط بين أهم عاملين من عوامل الإنتاج.

وتبرز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كما يلي:

$\Delta K$

: التغير في مخزون رأس المال.

$PMK$

: الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

. يؤدي لزيادة حجم الناتج بالمقدار  $\Delta K$  فإن زيادة المخزون من رأس المال بالمقدار

حيث  $\Delta K . PMK$

إذا كانت مثلا :  $PMK = 0.2, \Delta K = 10$  فإن:

$$\Delta Y = PMK . \Delta K \rightarrow 0.2 . 10 = 2 \dots \dots \dots (3)$$

أي أن زيادة عنصر رأس المال بمقدار 10 وحدات أدى لزيادة حجم الناتج ب 2 وحدات.

إذا واكب عملية الإنتاج تغير في كلا عمليتي الإنتاج : العمل ورأس المال نجد :

$$(4) \dots \dots \dots \Delta K = (PML . \Delta L) + (PMK . \Delta K)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو عبارة عن مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأس المال في الناتج

بقسمة المعادلة (4) على (Y) نجد<sup>1</sup>:

$$(5) \dots \dots \dots \frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML . \Delta L)}{y} = \frac{(PMK . \Delta K)}{y}$$

$$(6) \dots \dots \dots \rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML . \Delta L)}{y} \cdot \frac{y}{L} + \frac{(PMK . \Delta K)}{y} \cdot \frac{y}{K}$$

$$(7) \dots \dots \dots \rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \left[ \frac{(PML . L)}{y} \right] \cdot \frac{\Delta L}{L} + \left[ \frac{(PMK . K)}{y} \right] \cdot \frac{\Delta K}{K}$$

حيث تشير المعادلة (7) إلى أن معدل النمو الاقتصادي  $\left[ \frac{\Delta y}{y} \right]$  هو مجموع التغير في الإنتاجية لكل من عنصر العمل و

عنصر رأس المال.

تشير إلى معدل التغير في عنصر العمل  $\frac{\Delta y}{y}$ .

y إلى حجم الناتج (PML.L) : وتشير إلى نسبة إنتاجية العمل  $\left( \frac{PML.L}{y} \right)$

تشير إلى معدل التغير في عنصر رأس المال  $\frac{\Delta K}{K}$

1. - مرداسي حمزة دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص40

(y) إلى حجم الناتج : (PMK. K) : تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر رأس المال  $\frac{(PMK.K)}{y}$  و إذا كانت  $\alpha$  : نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الناتج.

فإن:

$$\text{تشير إلى نسبة إنتاجية عنصر العمل الناتج منه نجد من خلال المعادلة } (1-\alpha) \text{ )}$$

$$(8) \dots \dots \dots \frac{\Delta y}{y} = \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha) \cdot \frac{\Delta L}{L}$$

### 3. عنصر التكنولوجيا:

في الواقع العملي فإن دالة الإنتاج تتغير مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي، إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري الإنتاج: العمل ورأس المال، إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي وفق دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y=AF(K.L) \dots \dots \dots (9)$$

حيث: A تمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا.

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال فقط، وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى ب: "الإنتاج الكلية لعوامل الإنتاج"، وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وهو نتيجة أبحاث الاقتصادي " روبرت صولو".

وعلى هذا الأساس يتواجد العامل التكنولوجي، يكون معدل النمو الاقتصادي على

الشكل التالي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1-\alpha) \cdot \frac{\Delta L}{L} \cdot \frac{\Delta A}{A} \dots \dots \dots (10)$$

أي أن:

نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

و المعادلة ( 10 ) تلعب دورا كبيرا في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ تظهر تواجد ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي، و تتأثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج " بعدة عوامل، حيث أن التحكم الجيد و المهارة العالية في إدارة و تنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملا رئيسيا في تحسينها، إضافة إلى أهمية التعليم و البحث العلمي الذي يرفع من المستوى المعرفي و ألتأهيلي لليد العاملة، و بشكل عام فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) وحجم الناتج.

وإضافة إلى عوامل الإنتاج الرئيسية، هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل هام على عملية الإنتاج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج وهي:

**النظام المالي:** يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله في تطور الاستثمار المحلي بشكل يعكس إيجابا على الإنتاج والنمو الاقتصادي.

**الوضع السياسي:** يعتبر استقرار الوضع السياسي في البلد المحلي عاملا مؤثرا في عملية

النمو الاقتصادي، بحكم أنه يؤثر بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي وذلك من ناحيتين:

- يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الاقتصادي، إذ أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغليب المصالح الشخصية والخاصة لجهة معينة على المصالح الاقتصادية وهو ما يؤثر على فعاليتها الاقتصادية. .

- يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار في الاقتصاد المحلي، لأنه يزيد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين ويوفر أفضل الظروف المناسبة التي تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مقبول.

**حقوق الملكية:** انطلاقا من الدور الأساسي لعملية الاستثمار في النمو الاقتصادي، فإن نظام حقوق الملكية يعتبر من محددات النمو الاقتصادي، إذ أن وجود ضوابط وقوانين تكفل للمنتجين بشكل عام حقوقهم الفكرية يشجع من عمليات الاستثمار، كما يشجع من تطور العامل التكنولوجي وبرز اختراعات واكتشافات جديدة يكون لها الأثر الإيجابي على عملية النمو الاقتصادي.

**التضخم:** إن المبدأ الرئيسي لضرورة وجود معدلات تضخم ثابتة في مستوى منخفض هو في أن ذلك يخفف من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد و يزيد من كفاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع و الخدمات، إذ أن التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الاسمي كما يقول فيشر، و هذا ما يؤثر سلبا و من ثم على النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، و بالتالي فإن الدور السلبي الذي يلعبه ارتفاع معدلات التضخم على أحد أهم عوامل الإنتاج و النمو الاقتصادي و هو التراكم الرأسمالي يزيد من توجه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة.

القطاع العام: يلعب القطاع العام دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يشكل إضافة أساسية للطلاب الفعال، ولم يعد الجدال يدور حول ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمها، بل أن الجدال قائم حول حجم القطاع العام في الاقتصاد، إذ أن القطاع العام من خلال السياسة المالية للدولة يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو.

<sup>1</sup>-Ibid: p64.

## خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغيير في حجم النشاط الاقتصادي وتعرضنا إلى معدلاته وعوامله وتكاليف الإنتاج فيه، وحددنا مقاييسه التي تتجلى في الناتج الوطني والدخل الفردي، وأهم محدداته التي تمثلت في الرأسمال المادي والبشري ' والانفتاح الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي.

# الفصل الثالث

### المبحث الأول: تطور السياسة النقدية في الجزائر 1990-2018

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا ومضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

### المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990

قبل صدور قانون النقد والقرض 90 / 10 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة. وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم قصور الرسالة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.<sup>1</sup>

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

هذا ما عجل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود كراس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول) ظاهرة عديدة لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول. لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلب للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة

<sup>1</sup> كريم الناشي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998، ص 53

الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة استراتيجية مهمة لدى المخطّط والسلطات العامة.<sup>1</sup>

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المرتبطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله

### المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية 1990 – 2000

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي<sup>3</sup> والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين توجهين مختلفين للسياسة النقدية تظهر كالآتي:

#### أولا: اتجاه السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1993

اضطرت الجزائر إلى توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الأولى في 31 ماي 1989 والثانية في 03 جوان 1991، الهدف منهما الحصول على قروض ومساعدات مالية ضمن شروط معينة:<sup>2</sup>

1 طيبة عبد العزيز، بلعزوز بن علي، " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، جامعة الشلف

2 بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم، بحوث اقتصادية عربية، العدد 31 شتاء 2008.

### برنامج الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989

يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 31 ماي 1989 حيث جرى هذا الاتفاق في سرية تامة مدته 12 شهر، تحصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، ليستخدم المبلغ كليا كشرية واحدة في 30 ماي 1990، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت مقدرة ب: 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 360 مليون دولارا أمريكيا نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1989 وكان الاتفاق يهدف إلى تحقيق شروط لا سيما منها ما تعلق بالسياسة النقدية نذكرها في:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة.

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.

- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح النظام الضريبي الجمركي.

ما يمكن قوله في هذه المرحلة هي بداية الدخول في اقتصاد السوق، فقد تميزت باختلالات كبيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي " إضرابات متتالية "، والأخرى المتعلقة بالجانب السياسي، تعدد الأحزاب دون ضوابط قانونية، والجانب الاجتماعي المتعلق بالسخط الشعبي والتدمر من الوضع الذي آلت إليه البلاد، مما حال دون الوصول إلى تنمية مطلوبة تخرج البلاد من هذه الأزمة، وأمام تفاقم الأحداث في سنة 1991، استقالت الحكومة التي قامت بإبرام هذا الاتفاق وجاءت الحكومة الموالية لتخلفها في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ولكن في ظروف أسوأ من سابقتها.

2- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:

تم تحرير رسالة النية التي تخص اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني للجزائر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 ابريل 1991 لينفذ بتاريخ 03 جوان 1991 وإلى غاية مارس 1992 بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهي ما تعادل 400 مليون دولار أمريكي مقسمة على أربعة شرائح، إذ لم يتم سحب الشريحة الرابعة في مارس 1992 نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الاتفاقية المبرمة بسبب الأزمة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية آنذاك. ورغم الانتقاد الموجه لهذا العقد إلا أن الجزائر لم يكن أمامها سوى القبول بهذا الحل وهو ما جعل رئيس الصندوق الدولي يصرح بقوله " لا أعتقد أن هناك بنوكا في العالم تقبل الموافقة بإجماع قرض الجزائر في 3 جوان 1991".

- وكان يهدف هذا البرنامج لا سيما في جانبه النقدي والمالي إلى تحقيق ما يلي:<sup>1</sup>
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار.
  - التحرير التدريجي لسعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية.
  - ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف
  - وضع سقف قصوى للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية.
  - التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة.
  - وقد وضعت الحكومة مجموعة من الإجراءات لا سيما الإجراءات التي تتعلق بالسياسة النقدية
  - العمل على الحد من الكتلة النقدية وذلك بجعلها في حدود 41 مليار دج.
  - تخفيض قيمة الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي، على ألا يتجاوز هذا الفرق 25%.
  - تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5 % بدلا من 10.5 % بالإضافة إلى رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20 % بدلا من 15 % وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي بـ 17%.
  - تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.

1الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 196

- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.

- التطهير المالي للمؤسسات.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن أداء السياسة النقدية في هذه المرحلة بشكل عام كان غير فعال وقد يعود سبب ذلك إلى الكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث ظهرت مشكلة الموازنة الصعبة بين مقتضيات الوضع الاجتماعي التطبيقي الصارم لإجراءات الاتفاق، مما جعل موقف الحكومة في غاية الصعوبة في التوفيق بين شروط صندوق النقد الدولي من جهة والظرف الاجتماعي والسياسي من جهة أخرى، فهي كانت مطالبة بتنفيذ بنود الاتفاق وإلا تتوقف عليها الإمدادات، فأقدمت الحكومة على التقليل من دور السلطة النقدية إذ جمدت وأرجعت إلى الخلف الكثير من التدابير التي بدأها الحكومة السابقة لينتج عن ذلك بعض المؤشرات السلبية كارتفاع معدل التضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك سنة 1992 إلى 31.2% و عليه رأى خبراء صندوق النقد الدولي مراجع للإجراءات التي اتخذتها الحكومة حيث وصل الأمر في سبتمبر، إلا أنه تم تدارك الموقف بإعداد خطاب نوايا جديد في أكتوبر 1991 إلى شبه توقف للاتفاق، إلا أنه تم تدارك الموقف بإعداد خطاب نوايا جديد في أكتوبر 1998 ، ومن ثم طالب باتخاذ إجراءات أكثر تشددا يمكن حصرها فيما يلي:

- تخفيض قيمة الدينار لينتقل سعر الدولار الواحد من 18.5 دج إلى 22.5 دج

- الضغط على النفقات وإعادة تقييم الإيرادات للوصول إلى رصيد موازني في حدود 4.9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار، منها رفع الأجر الأدنى إلى 700 دج، وإنشاء الشبكة الاجتماعية التي تهدف إلى تخفيف الغضب الاجتماعي وبالتالي زيادة أعباء جديدة على خزينة الدولة أدى تجميد القسط الرابع من الاتفاق.

أدت سياسة التوسع و الدعم الحكومي إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية العامة، حيث أدى التوسع النقدي السريع إلى بروز ضغوط تضخمية ساهمت في ارتفاع قيمة الدينار، فخلال سنتي 1992 - 1993 كانت السياسة النقدية توسعية، إذ زاد حجم النقد بمفهومه الواسع بنسبة 22% على مدى الفترة المذكورة ( 1992 1993 ) بسبب تمويل العجزات التضخمية للميزانية العامة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وقد تضاعف رصيد إجمالي الائتمان الموجه للحكومة بثلاث مرات تقريبا بسبب إنشاء صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

ثانيا: اتجاه السياسة النقدية للفترة (1994-2000).

نتيجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر في أوائل التسعينات، وكذا الأوضاع السياسية المتمثلة في رحيل هذه الحكومة التي وجدت نفسها أمام صعوبات حملتها جملة من الممارسات السياسية، فخلفتها حكومة جديدة لتعيد الجزائر التعاقد مع صندوق النقد الدولي للمساعدة في التخلص من هذه الاختلالات لا سيما منها ارتفاع المديونية وارتفاع العجز الداخلي، وتنقسم هذه الفترة الى:

### 1. البرنامج الاستعداد الائتماني الثالث ابريل 1994 :

تعتبر المرة الثالثة التي تلجأ فيها الجزائر إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والأمنية<sup>1</sup>، يتمثل هذا البرنامج في برنامج التثبيت الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، وعلى إثر هذا الاتفاق تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة.

يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل، وقد استهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليقارب مستواه المستويات السائدة في البلدان الشريكة اقتصاديا وهذا بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية M2 الى 14% لفترة البرنامج مقارنة ب: 21% في 1993.

كما يهدف هذا الاتفاق إلى:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3 % في 1994 و 6% في 1995 مع إحداث مناصب شغل.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%.
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%.
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%.
- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.
- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الأمريكي، أي تخفيض الدينار بمعدل 40.17% قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية.
- تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

1 كانت وضعية الجزائر قبل عقد هذا الاتفاق منهارة نتيجة انخفاض أسعار البترول من جهة وارتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين من جهة أخرى وانسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام السلطات الجزائرية، وتدهور خطير فلي الوضع الأمني، نتج عنها خسائر للممتلكات الخاصة والعامة، بطالة فلي مختلف أوساط الشعب نتيجة حرق المؤسسات وغلق وإفلاس وتصفية المؤسسات العمومية، وانخفاض مستوى الاستثمار المنتج، وفشل سياسة استقطاب رؤوس الأموال.

- تحرير المعدلات المدينة للبنوك.

- رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي لتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لتشجيع الادخار للمساهمة في تمويل الاستثمار

- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.

في هذه المرحلة يمكن القول أن السلطات النقدية الجزائرية بدأت تعتمد لأول مرة آليات السوق وذلك بتفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال ارتفاع معدلات الفائدة و إلغاء السقوف على الفوائد المدينة وفرض نسبة 25% احتياطي إلزامي، إضافة لتطبيقها سياسة سعر الصرف المرن كما أوضحنا سابقا، إضافة إلى تخفيض معدل الزيادة في السيولة المحلية وتخفيض معدل إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل المقدم من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية، وكذا إدخال أسلوب البيع بالمزاد العلني في السوق النقدي و هذا في شكل مزادات القروض، وتحديد مستوى السحب المكشوف.

### 2. اتفاق التمويل الموسع (1995-1998):

بعد انقضاء برنامج الاستقرار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق موسع في ماي 1995 يمتد لثلاث سنوات من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، وقد حدد مبلغ الاتفاق بمبلغ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وبمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325.28 مليون وحدة سحب خاصة، على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998، ويهدف هذا الاتفاق إلى:<sup>1</sup>

- إعادة الاستقرار النقدي من أجل تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.

- السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة، مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداء من جانفي وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.

- دعم تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات إذ ركز الخطاب على إعادة هيكلة الضريبة الجمركية حيث سيتم تخفيضها إلى نسبة 50% كحد أقصى.

<sup>1</sup> حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات -دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة للمنتدى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29 - 30 أكتوبر 200.

- التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الخارجي عند مستوى 6.09% من الناتج الداخلي الإجمالي 1994 / 1995 وبعده إلى 2.2% خلال 1997 / 1998.

- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره وذلك بإنشاء سوق ما بين البنوك وإحداث مكاتب للصرف ابتداء من 01 / 01 / 1996.

لقد عملت الحكومة الجزائرية خلال هذا الاتفاق على انتهاج سياسة ميزانية صارمة عن طريق تقليص كتلة الأجور وهذا بالحد من الزيادة في الوظيف العمومي، وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية، ولتحقيق ذلك قررت الحكومة في برنامجها زيادة الإيرادات بنسبة 10.5% نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي وتدنيه النفقات العامة ب: 1.80% من الناتج المحلي الخام خلال الاتفاق الموسع 1995 / 1998. إن تطبيق الحكومة لسياسة ميزانية صارمة خلال هذه المرحلة تبعته سياسة نقدية صارمة في نهاية 1995 بمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائمة مما حث الأعدان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم، وتطبيق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كأداة الاحتياطي الإجباري.

- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995 كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية وهذا في شكل مزايدات القروض.

- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتكامله مع الجهاز المصرفي، وقد تم تنفيذ ذلك خلال السداسي الثاني من سنة 1997 بهدف إنعاش الادخار وتأمين سياسة صارمة لتغطية التأجير من طرف هيئات التسيير العقاري OPGI لتمويل السكن الاجتماعي.

إن برنامج التعديل الهيكلي، وهو يعبر عن رغبة السلطات الجزائرية في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني في كل المجالات، فبدأت باتخاذ التدابير والإجراءات المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية، وكانت النتائج في مجملها من الناحية الاقتصادية حسنة، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الخام 4.2% بعد أن كان سالبا لمدة طويلة، وسبب هذا النمو هو القطاع الزراعي أما القطاع الصناعي فقد تراجعته قيمته المضافة، أما في الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة، حيث انخفض عجز الميزانية إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1997 بعد أن 9% في سنة 1993 و تم تقليص معدل التضخم إلى اقل من 4% في سنة 1999 بعد أن كان 39% في سنة 1994. أما التحدي الكبير للسلطات العمومية هو مشكلة البطالة، وكان هذا المشكل موجودا حتى قبل الإصلاحات الهيكلية ولكنه تفاقم مع تطبيقها وهذا يعود إلى حل الكثير من المؤسسات وتسريح العمال بسبب نقص الاستثمارات وبدون أن تظهر مؤسسات جديدة تمتص العمالة الفائضة.

### المطلب الثالث: اتجاه السياسة النقدية للفترة (2001 – 2018)

في هذه المرحلة حقق الاقتصاد الجزائري عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي في سنة 2000-2001 نتيجة تحسن أسعار البترول، ساهم ذلك بتوفر سيولة فائضة لدى البنوك التجارية مما سمح بإحداث برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في المرحلة الأولى الذي امتد من 2001 إلى 2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي في المرحلة الثانية للفترة 2005 إلى 2009، والبرنامج الخماسي لدعم النمو للفترة 2010 إلى 2018.

### أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل من خلال زيادة الاستثمارات والتحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن الجهوي، وهو ما سمح بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ في سنة 2003 نسبة 7%، وقد رافق ذلك جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى.

### ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009).

تهدف السلطات النقدية في هذه المرحلة إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة، كما سجلت هذه المرحلة عودة الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع في البطالة وارتفعت نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت كل المؤشرات النقدية الكلية تحسناً كبيراً.

### ثالثاً: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2018).

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت. وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليون دج لنفس الغرض.

كما ستعنى التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب شغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل

(عقود ما قبل التشغيل) وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

المبحث الثاني: إصلاحات السياسة النقدية وتحكمها في المعروض النقدي في الجزائر.

### المطلب الأول: إصلاحات السياسة النقدية

بالرغم من أن قانون 90/10 حدد الملامح الأساسية للسياسة النقدية إلا أن ذلك لم يكن كافيا لمواكبة التطورات الاقتصادية الوطنية والدولية، الأمر الذي تطلب إدخال إصلاحات تمثلت في:

#### 1- إصلاح السياسة النقدية في ظل الأمر 01/01:

إن تعديل القانون 90/10 بالأمر 01 / 01 المؤرخ في 01 / 02 / 2001 المعدل والمتمم شمل التغييرات في الجوانب الإدارية والتنظيمية من خلال الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، كما ألغى مدة عهدة المحافظ ونوابه، وغير في تكوين مجلس النقد والقرض ليصبح يتكون بالإضافة إلى مجلس إدارة بنك الجزائر ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، وبالتالي فإن مجلس النقد والقرض يصبح يتكون من أغلبية معينة من السلطة التنفيذية ( 06 أعضاء يمثلون السلطة التنفيذية و 04 أعضاء ينتمون إلى بنك الجزائر) وبما أن اتخاذ القرار يكون بالأغلبية البسيطة للأصوات فإن أغلبية الأصوات أصبحت في قبضة السلطة التنفيذية وهو تحول استراتيجي خطير يجعل السلطة النقدية خاضعة مباشرة لإمرة السلطة التنفيذية (ماضي، 2009).

#### 2 - إصلاح السياسة النقدية في ظل الأمر 03 / 11:

صدر هذا الأمر للقيام بإصلاحات هيكلية تمس القطاع المصرفي في الجزائر بعد الفضائح التي عرفها هذا القطاع من خلال قضيتي "الخليفة بنك" و "بنك الجزائر التجاري والصناعي". والتي أدت إلى المساس بمصداقية بنك الجزائر والقطاع المالي والمصرفي عموما وفقدان الكثير من الأموال والمدخرات. وقد تمثلت أهم الأفكار والتغييرات التي جاء بها هذا الأمر في:

- تغيير في إدارة بنك الجزائر حيث أصبح يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية؛

- تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض هذا الأخير الذي يمارس اختصاصات جوهرية تتعلق بقانون النقد والقرض؛

- عدم الإشارة إلى مدة عهدة المحافظ ونوابه وهو ما يؤدي إلى التقليل في درجة استقلالية بنك الجزائر؛

- تم تغيير أهداف بنك الجزائر من خلال المادة 35 على أنها تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف بتوفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وألغى هدف التشغيل الكامل؛

- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛

- تضمن هذا الأمر تحديد الجهة التي تتولى السياسة النقدية بصفة صريحة حيث أوضحت المادة 62 أن من "بين" صلاحيات مجلس النقد والقرض تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها".

### 3- إصلاح السياسة النقدية في ظل الأمر 04/10:

جاء الأمر 04/ 10 المؤرخ في 26 أوت 2010 ليعدل ويتمم الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وتمثلت أهم تعديلات هذا الأمر في:

عدلت المادة 09 من الأمر 11/03 في جزء منها، وتمثل هذا في أن بنك الجزائر لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري كما شمل التعديل أهداف بنك الجزائر والتي أصبحت كما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي". وبالتالي حدد بنك الجزائر هدف استقرار الأسعار كهدف وحيدا له ما يؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية، وقد ألزم بنك الجزائر بإعداد ميزان المدفوعات وبعرض الوضعية المالية الخارجية وله الحق في طلب أي إحصائيات أو معلومات يراها مناسبة من البنوك والمؤسسات والإدارات المالية، كما يقوم بتنظيم وتسيير مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات غير المدفوعة.

كما على البنك الحرص على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها ومن حقه أن يرفض إدخال أي وسيلة دفع تكون ضمان سلامتها غير كافية، كما ألزم كل البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع، وجهاز رقابة المطابقة.

### 4 -إصلاح السياسة النقدية في ظل القانون رقم 10/17:

في ظل العجز الكبير الذي عرفته الموازنة العامة للدولة بسبب الانخفاض الكبير في الجباية البترولية وعدم وجود بدائل أو مصادر تمويلية ومع تبني أغلب دول العالم للاتجاهات الحديثة للسياسات النقدية (غير التقليدية) جاء الأمر 17 / 10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 بتعديلات بسيطة من ناحية الشكل لكن بتداعيات هامة من حيث مضمون السياسة النقدية وانعكاساتها، حيث عدلت المادة 45 من الأمر 11/ 03 بإضافة المادة 45 مكرر والتي نصت على أن بنك الجزائر يقوم بتمويل الخزينة العمومية و بشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة ، وذلك استثنائيا لمدة 5 سنوات وهذا من أجل المساهمة في (الجريدة الرسمية، 2017) :

- تغطية احتياجات الخزينة العمومية،

-تمويل الدين العمومي الداخلي،

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990 – 2018)

الإصلاحات التي عرفتتها السياسة النقدية كانت ترمي إلى التحكم في العروض النقدي من أجل بلوغ معدلات نمو معتبرة مع الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار لذلك استخدم بنك الجزائر العديد من الأدوات للتأثير على حجم الكتلة النقدية موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01) تطور الكتلة النقدية للفترة من 1990 إلى 2018.

التغير السنوي %	M2	السنة	التغير السنوي %	M2	السنة
10,93	4.146,900	2005	11.31	343.005	1990
19,97	4.837,600	2006	21,06	415,270	1991
21,50	5.994,600	2007	24,23	515,902	1992
16,03	6.955,968	2008	21,61	627,427	1993
3,12	7.173,052	2009	15 ,31	723,514	1994
13,79	8.280,700	2010	10,51	799,562	1995
21,63	9.929,200	2011	14,44	915,058	1996
10,94	11.015,100	2012	18,19	1.081,518	1997
8,41	11.941,500	2013	47,24	1.592,461	1998
14,61	13.663,900	2014	12,36	1.789,350	1999
0,13	13.704,500	2015	12,03	2.022,500	2000
0,81	13.816,500	2016	22,29	2.473,500	2001
8,40	14.974,600	2017	17,30	2.901,530	2002
11,09	16.636,700	2018	15,6	3.354,420	2003
			11,43	3.738,037	2004

ومن خلال هذا الجدول يمكن التمييز بين مرحلتين متباينتين لتطور الكتلة النقدية:

### الفترة الاولى 1990-2000 :

يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1990 إلى 2000 من خلال الشكل الموالي:

يتضح من الجدول والشكل السابقين أن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع 2M شهدت منذ 1990 تزايدا مستمرا وقد حققت أعلى نسبة زيادة خلال سنة 1992 حيث بلغت نسبة 24.23% والسبب في ذلك هو التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز الضخم للميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشئ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة، أما أدى نسبة فقد حققها سنة 1995 حيث بلغت 110.5%، بسبب الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1995-1998) والذي كان يهدف بشكل أساسي إلى الحد من التوسع النقدي "2M" مما يدل على أن السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة كانت صارمة، الأمر الذي تعكسه الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي رغم تحرير الأسعار ومعدل الصرف، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإفراط في الإصدار النقدي.

### الفترة الثانية (2001 - 2014):

عرفت الكتلة النقدية تطورا متسارعا فمن 2.473,50 مليار دج سنة 2001 إلى 13.663,9 مليار دج سنة 2014 بسبب النمو الكبير لصافي الموجودات الخارجية، نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات، كما اعتمد بنك الجزائر خلالها على سياسة نقدية تتماشى والبرامج التنموية التي شرعت الحكومة في تنفيذها، بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004 والذي خصص له غلاف مالي يقارب 525 مليار دينار، ليليه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 بغلاف مالي ضخم قارب 4203 مليار دج، وصولا لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 - 2014 والذي رصد له غلاف مالي قدر بـ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار (عابد، 2016)، بالإضافة لما رافقها من توسع في منح الائتمان وكذا مراجعة أجور العمال بأثر رجعي ابتداء من سنة 2008 .

### الفترة الثالثة (2015 - 2018):

لم تشهد خلالها الكتلة النقدية 2 M نموا سريعا كما كان عليه الحال في الفترة السابقة فقد نموا بـ 0.13% سنة 2015 و 0.81% سنة 2016، نتيجة تراجع نسبة تمثيل صافي الموجودات الخارجية كمقابل رئيسي لتطور الكتلة النقدية لصالح صافي القروض الموجهة للاقتصاد لترتفع نوعا ما إلى 8, 4% في 2017 و 11.9% سنة 2018 بسبب الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى البنوك التجارية، التي ارتفعت بـ 1.20%، وهذا مرده لارتفاع

## الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2018

---

ودائع الشركة الوطنية للمحروقات (سوناطراك) التي تمثل منها ما نسبته 65 % وهذا لاستفادتها في أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار دينار) تم إصدارها ضمن برنامج التمويل غير التقليدي.

### المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي باستخدام شعاع الانحدار الذاتي

#### تمهيد:

اعتمدنا في دراستنا التطبيقية على VECM وذلك لاختبار فرضية وجود تأثير من المعروض النقدي و التضخم على النمو الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، وهذا بالاعتماد على بيانات ثلاثية (Trimestrielles) متحصل عليها من: بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاءات.

- **التضخم:** وهو كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على الاستهلاك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز ونرمز له في الدراسة ب (INF).

- **المعروض النقدي (الكتلة النقدية):** يقصد بها مجموع النقود القانونية والمتمثلة في الأوراق النقدية والنقود القانونية المساعدة التي يصدرها بنك الجزائر، الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، ونرمز لها في الدراسة ب (2M).

- **معدل النمو الاقتصادي:** معدل النمو السنوي الإجمالي للناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية ونرمز له في الدراسة ب Growth.

#### 1-اختبارات الاستقرار:

توجد ثلاثة اختبارات للإستقرارية وهي: اختبار ADF (ديكي فولر المطور)، PP (فيليبس بيرون) و Phillips Kwiatkowski KPSS Schmidt and Shin) (في دراستنا سنعتمد على اختبار ADF (ديكي فولر المطور) وهذا المتغيرات الدراسية الثلاث من خلال استقرارها في النماذج الإحصائية الثلاثة وهي: None، Intercept Trend and intercept، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (02) اختبارات جذر الوحدة الاستقرارية ديكي فولر المطور (ADF)

القرار	القيمة الاحتمالية لإحصائية $\tau$		النماذج	المتغير
	في الفرق الأول	في المستوى		
I(1)	0.0049	0.0017	باتجاه وقاطع	M2
	0.0000	0.0042	قاطع	
	0.0000	0.0843	بدون	
I(1)	0.0000	0.1930	باتجاه وقاطع	GROWTH
	0.0000	0.0525	قاطع	
	0.000	0.0636	بدون	
I(1)	0.0000	0.62	باتجاه وقاطع	INF
	0.0009	0.52	قاطع	
	0.0000	01447	بدون	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على EViews10

#### اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج الأساسي

إن جميع متغيرات النموذج الأساسي مستقرة عند أخذ الفرق الأول أي أنها متكاملة من الرتبة الأولى (1)، وعليه فالخطوة التالية هي اختبار فيما إذا كانت هناك علاقات تكاملية طويلة الأجل أم لا، وقبل الشروع في ذلك يجب تحديد فترة الإبطاء المثلى.

أولاً. تحديد فترات الإبطاء المثلى

الجدول رقم (3): درجة التأخير

تم استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد فترة الإبطاء هي: معيار معلومات شوارتز (SC) معيار معلومات حنان وكين (HQ)، معيار معلومات أكايك (Akaike)، معيار خطأ التوقع النهائي (FPE)، إحصاء اختبار (LR)، وبالاعتماد على نتائج اختبار كل من معياري (Sc. AIC) تبين أن فترة الإبطاء المثلى هي 1 والنتائج فالجدول أدناه:

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: DGROWTH DM2 DINF  
Exogenous variables: C  
Date: 09/15/20 Time: 13:31  
Sample: 1990 2018  
Included observations: 14

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-110.0570	NA	2075.789	16.15100	16.28794	16.13832
1	-95.51506	20.77417*	987.0668*	15.35929*	15.90706*	15.30859*
2	-91.08191	4.433157	2425.775	16.01170	16.97029	15.92297

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على EViews10

ثانياً: اختبار علاقة التكامل المشترك للنموذج الأساسي وفق (Johannsen–Juselius Test)

نتائج هذا الإختبار ملخصة في الشكل التالي:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار التكامل المشترك ل جوهانسون

Date: 09/15/20 Time: 13:38  
Sample (adjusted): 1998 2011  
Included observations: 14 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: DGROWTH DM2 DINF  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.695320	40.29241	29.79707	0.0022
At most 1 *	0.638346	23.65350	15.49471	0.0024
At most 2 *	0.489552	9.414544	3.841466	0.0022

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.695320	16.63891	21.13162	0.1897
At most 1	0.638346	14.23896	14.26460	0.0505
At most 2 *	0.489552	9.414544	3.841466	0.0022

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على EViews10

يتضح لنا من خلال اختبار علاقة التكامل المشترك ل (Johannsen–Juselius) ما يلي:

نلاحظ أن الاحصائية  $\lambda$  trace أكبر من القيمة الحرجة عند 5% بالنسبة لجميع الفرضيات، وبالتالي نرفض الفرضية

العدمية ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا ما يدل على وجود ثلاث علاقات تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات.

بناء على الاختبارات السابقة تبين وجود علاقة تكامل مشترك بالنسبة لاختبار الأثر، وعليه فالنموذج المستخدم سيكون

نموذج متجه تصحيح الخطأ المتعدد (Vector Error Correction) باعتماد علاقة تكامل مشترك وفترة إبطاء

واحدة.

الجدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج الاساسي وفق منهجية (VECM)

Vector Error Correction Estimates  
Date: 09/15/20 Time: 13:39  
Sample (adjusted): 1998 2011  
Included observations: 14 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1		
DGROWTH(-1)	1.000000		
DM2(-1)	0.072434 (0.03273) [ 2.21304]		
DINF(-1)	-0.775510 (0.18969) [-4.08839]		
C	0.414150		
Error Correction:	D(DGROWTH)	D(DM2)	D(DINF)
CointEq1	-1.056327 (0.45642) [-2.31436]	-11.37393 (4.08120) [-2.78691]	0.650443 (0.65456) [ 0.99372]
D(DGROWTH(-1))	-0.264861 (0.29464) [-0.89893]	3.597053 (2.63458) [ 1.36532]	-0.416267 (0.42254) [-0.98515]
D(DM2(-1))	0.070352 (0.02604) [ 2.70182]	-0.009462 (0.23283) [-0.04064]	0.013896 (0.03734) [ 0.37212]
D(DINF(-1))	0.303258 (0.28628) [ 1.05932]	-7.002528 (2.55979) [-2.73559]	0.086088 (0.41055) [ 0.20969]
C	0.184842 (0.44552) [ 0.41489]	-0.966069 (3.98375) [-0.24250]	-0.050474 (0.63893) [-0.07900]
R-squared	0.864322	0.725334	0.219791
Adj. R-squared	0.804021	0.603261	-0.126968
Sum sq. resids	24.42670	1953.020	50.23708
S.E. equation	1.647446	14.73099	2.362604
F-statistic	14.33344	5.941781	0.633844
Log likelihood	-23.76148	-54.43166	-28.80901
Akaike AIC	4.108782	8.490237	4.829859
Schwarz SC	4.337017	8.718472	5.058094
Mean dependent	0.150000	0.292143	-0.107143
S.D. dependent	3.721404	23.38727	2.225539
Determinant resid covariance (dof adj.)	1831.891		
Determinant resid covariance	486.6794		
Log likelihood	-102.9087		
Akaike information criterion	17.27267		
Schwarz criterion	18.09431		
Number of coefficients	18		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على EViews10

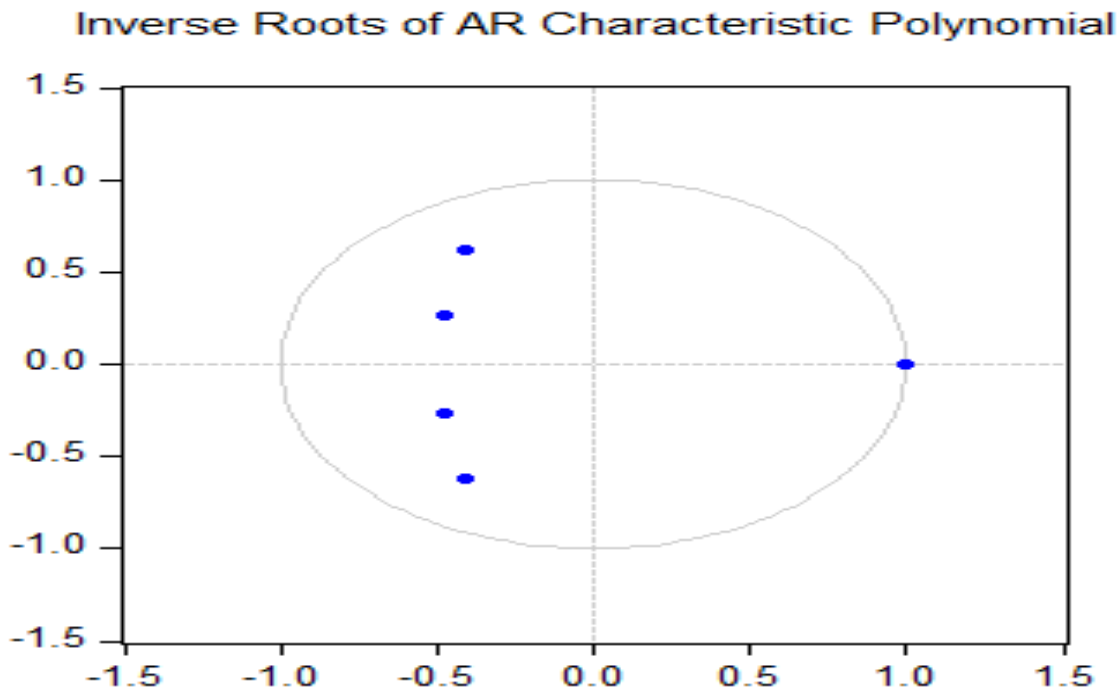
تقييم النموذج: من خلال نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ ما يلي:

أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  بلغت ب 86% وأنه حسب احصائية F-stat فان كل المعادلات ملائمة بشكل جيد.

نقبل اقتصاديا الإشارة الموجبة للكتلة النقدية، وذا معنوية عند 5% أي أنه عند زيادة الكتلة النقدية ب 5% يؤدي الى زيادة معدل النمو ب 0.72% . توجد علاقة طردية بين معدل النمو والكتلة النقدية.

أما بالنسبة للتضخم فالإشارة سالبة وغير معنوية أي أنه عند زيادة التضخم ب 10% ينخفض النمو ب 7.7% .

الشكل رقم (2): نتائج اختبار استقرارية نموذج المستخدم للنموذج الأساسي (VECM)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على EViews10

يتضح من الشكل (02) أعلاه أن النقاط الزرقاء داخل حدود الدائرة، وهو ما يقودنا للتأكد من توافر شرط الاستقرار

في نموذج (VECM) المستخدم في تقدير النموذج الأساسي.

وبناء على الاختبارات السابقة يمكن قبول نموذج (VECM) إحصائيا في تقدير دوال النموذج.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 09/14/20 Time: 20:58

Sample: 1990 2018

Included observations: 26

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	13.81746	9	0.1290	1.664544	(9, 39.1)	0.1310

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	13.81746	9	0.1290	1.664544	(9, 39.1)	0.1310

\*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على EViews10

يتضح من الجدول (6) أعلاه أن قيم إحصاء LM تشير إلى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي عند فترة الإبطاء المثلى المختارة (1)

### خلاصة الفصل الثالث:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطة النقدية في التحكم في المعروض النقدي بهدف التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما تطلب القيام بعدة إصلاحات لسياستها النقدية شملت الأدوات والأهداف من أجل حل مشكلي الفائض والعجز في السيولة، وضمان استدامة سيرورة تمويل الاقتصاد الوطني، وقد خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

-إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر كان نتاج وضع اقتصادي ونقدي راهن، ولا يعكس رؤية استشرافية للوضع الاقتصادي والنقدي الداخلي.

-ضعف استقلالية بنك الجزائر خصوصا بعد قانون 10/17.

- نمو صافي الموجودات الخارجية هو أساس التوسع النقدي في الجزائر.

-السياسة النقدية كانت فعالة في معالجة مشكلي الفائض والعجز في السيولة وقد تمكنت من كبح الضغوط التضخمية،

أما بالنسبة لمؤشر النمو فتأثيرها لم يكن فعال نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات؛

أما بالنسبة للدراسة القياسية والتي تهدف إلى قياس أثر التضخم والكتلة النقدية إضافة إلى سعر الفائدة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام تقنيات قياسية حديثة ونماذج تصحيح الخطأ، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

أظهرت الدراسة وجود تأثير للتضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

بالنسبة لاختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، يلاحظ بأنها كانت غير مستقرة في المستوى ولكن مستقرة في الفرق الأول.

لقد بين اختبار التكامل المشترك بين التضخم، الكتلة النقدية، ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.

وقد ارتأينا اقتراح بعض التوصيات منها :

- ضرورة إعادة النظر في سياسة التيسير الكمي (التمويل غير التقليدي) وأوجه إنفاقه؛
- تشجيع الاستثمار، في ظل غياب مرونة العرض وضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد؛
- تبني استراتيجية واضحة ومحددة للسياسة النقدية بالتنسيق مع السياسة الاقتصادية والمالية؛
- تنشيط السوق المالي والنقدي بما يسهم في تفعيل أدوات السياسة النقدية.

خاتمة عامة

### خاتمة عامة:

تم التركيز في هذه الدراسة التي قمنا بها على توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث، ففي الفصل الأول تم التطرق إلى مجمل مفاهيم السياسة النقدية وأدواتها التي تستخدم في تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، وفق الخطة المسطرة واستقرار في الأسعار وإحداث توازن في ميزان المدفوعات، وكبح التضخم واستقرار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

أما الفصل الثاني فتم تغطية مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي الذي يقصد به زيادة في إجمالي الناتج المحلي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي ويقاس النمو الاقتصادي سواءا بقياس الناتج الحقيقي للدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي.

أما الفصل الثالث فتم التطرق إلى الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حيث تم التطرق في المبحث الأول والثاني إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر من 1990 إلى غاية 2018 على ثلاث فترات زمنية مع توضيح خصائص السياسة النقدية في الجزائر، وتوجهاتها المختلفة من خلال القيام بعدة عمليات اقتراض للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال عدة برامج إصلاحية.

أما المبحث الثالث فقمنا بالدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي وقد تم الاعتماد على VECM لاختبار فرضية وجود تأثير من المعروض النقدي والتضخم على النمو الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، وهذا بالاعتماد على بيانات ثلاثية (trimestrielles) متحصل عليها من: بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاءات والبنك الدولي. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

أ/نتائج نظرية:

### نتائج الفصل الأول والثاني:

- السياسة النقدية هي مجموعة إجراءات تتخذها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي.
- تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في تحقيق استقرار الأسعار والرفاهية الاقتصادية والتشغيل التام وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.
- يستعمل البنك المركزي أدوات السياسة النقدية لتأثير على المعروض النقدي كالتخفيض من معدل الاحتياطي القانوني أو الإجمالي ودخوله كمشتري في حالة ضرورة امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في السوق من اجل مجابهة التضخم.

➤ كما أن زيادة الكتلة النقدية الموجهة للاستثمار لها دور في زيادة النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

### ب/ النتائج التطبيقية الخاصة بالدراسة القياسية:

للتعرف على مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي قمنا بدراسة قياسية وذلك خلال الفترة 1990-2018 وتوصلنا من خلال دراستنا الى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

أظهرت الدراسة وجود تأثير للمتغيرات المدروسة (الكتلة النقدية، التضخم) على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

✓ توجد علاقة طردية بين معدل النمو والكتلة النقدية، كل زيادة في الكتلة النقدية تؤدي ذلك الى زيادة في معدل النمو.

✓ توجد علاقة عكسية بين معدل النمو والتضخم، أي أنه عند زيادة التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

### اختبار صحة الفرضيات:

**الفرضية العامة:** تحققت الفرضية العامة لأن أدوات السياسة النقدية تساهم في زيادة النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي الوطني، من خلال الزيادة في حجم الكتلة النقدية المعروضة الموجهة للاستثمار.  
**الفرضيات الفرعية:**

❖ **الفرضية الأولى:** زيادة الكتلة النقدية الموجهة للاستثمار تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا لوجود علاقة طردية بين العنصرين فكلما زادت الكتلة النقدية زاد معدل النمو الاقتصادي.

❖ **الفرضية الثانية:** ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستغلال مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج وبالتالي تراجع الاستثمار الأمر الذي يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي ومنه نستنتج علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي فكلما ارتفع معدل التضخم انخفض معدل النمو الاقتصادي من حيث التأثير والعكس صحيح.

### التوصيات:

على ضوء هذه الدراسة نقدم التوصيات التالية:

❖ الاهتمام بقطاع الفلاحة والسياحة والصناعات التحويلية من اجل تنويع الاقتصاد الوطني والمداخيل.  
❖ منح القطاعات الاقتصادية في الجزائر لخبراء أكفاء ومنحهم استقلالية التسيير والاكتفاء بالرقابة السياسية فقط.

## خاتمة عامة

- ❖ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشديد الرقابة على حركة رؤوس الأموال نحو الخارج.
- ❖ إنشاء جهاز مصرفي عمومي يمنح قروض مع صفر فائدة لتدعيم القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي.
- ❖ التنسيق بين السياسة المالية والنقدية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي.
- ❖ تنوع أدوات السياسة النقدية وتفعيل دور الجباية.
- ❖ المشاركة في الأسواق المالية من خلال الأسهم والسندات.
- ❖ العمل على توفير مناخ استثماري ملائم من خلال تحسين البيئة التشريعية وتقديم بعض المزايا والاعفاءات الضريبية والجمركية ومحاربة البيروقراطية والرشوة والفساد.

### أفاق البحث:

- يمكن طرح بعض الإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث ونذكر منها:
- أثر النظام السياسي الفاسد على السياسة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي.
  - تأثير تهريب الأموال نحو الخارج على النمو الاقتصادي.
  - أسباب فشل مكافحة الجريمة الاقتصادية في ظل وجود سياسة نقدية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

### الكتب:

- لجلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- بن البار أحمد وبن السيلت أحمد، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014): دراسة قياسية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي العاشر الموسوم بفعالية السياسة النقدية في الدول النامية: تجارب الماضي وتحديات المستقبل، جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف، أيام 17 و 18 نوفمبر 2015.
- الطيب لحيلح، فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد الأول، جوان 2014،
- مصطفى رشيد شيحة " التفرد والمصارف والائتمان"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999.
- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 147
- أكرم محمود الحوراني، "انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي"، دراسة غير منشورة جامعة دمشق،
- وسام ملاك، " النقود والسياسات النقدية الداخلية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.
- قدي عبد المجيد، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- بخراز يعدل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،
- حمدي عبد العظيم، "السياسة النقدية والمالية ومقارنة إسلامية"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية المفهوم، الأهداف، الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005،
- جوري كريم، بادسي كمال رضوان، "السياسة النقدية في الدول العربية"، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ابوظبي 1996.

## قائمة المراجع

- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1982.
- سامي خليل، النقود والبنوك، مؤسسة الكميل، الكويت، 1989.
- سليمان ناصر، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة"، مكتب الريان، الجزائر، 2006.
- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- كريم النشاشي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998.
- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.

### المذكرات والرسائل:

- عياش قويدر، "إصلاح السياسة النقدية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014.
- مشته كريمة، أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، رسالة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015.
- إكلونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر"، 2000-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008.

### المجلات والتقارير:

- بلعوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم، بحوث اقتصادية عربية، العدد 31  
شتاء 2008

## قائمة المراجع

---

- حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات -دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29 - 30 أكتوبر 200

المواقع الإلكترونية:

Gregory Mankiw: op\_cit, p

المراجع باللغات الأجنبية:

-Jean pierre Pattat " **Monnaie et institution financière et politique monétaire**". Économie 5 emedition Paris, 1993.

-Thomas Jean-Paul, les politique économiques aux XX\*\*\* siècles, Economica, Paris 1994.

## الملخص:

تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في عجلة التنمية من خلال مساهمتها الفعالة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم تحسين الناتج الداخلي الخام ورفع معدلات النمو، وعلى هذا تظهر فعالية أدوات السياسة النقدية المتمثلة في معدل الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم، حجم الكتلة النقدية، مما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي ككل. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي من خلال استعمال أدواتها بكل فعالية للتحكم في بعض المتغيرات التي تعوق الوصول إلى الأهداف المسطرة وتصحيح الانحرافات التي تظهر خلال سيرورة الإجراءات لبلوغ هدف اقتصادي أسمي يتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي. وتمت دراسة الموضوع من خلال ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول مفهوم السياسة النقدية وأدواتها، وفي الفصل الثاني النمو الاقتصادي، أما الفصل الثالث فتناولنا فيه أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2018، باستعمال دراسة قياسية، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها ان للسياسة النقدية الفعالة تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي. **الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي).

## Résumé :

Cette étude s'intéresse aux l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique, et elle comprend trois chapitres. Nous prenons dans le premier chapitre, le concept de la politique monétaire et ses instruments, et le second aborde la croissance économique, et le dernier chapitre une analyse empirique de l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie, durant la période 1990-2018. Les résultats montrent que la politique monétaire efficace a un effet significatif et positif sur la croissance économique.

**Mots-clés :** La politique monétaire, La croissance économique.

## Abstract :

This study focuses on the impact of monetary policy on economic growth, and includes three chapters. We take in the first chapter, the concept of monetary policy and its instruments, the second addresses the economic growth and its determinants, and the last chapter includes an empirical analysis of the impact of monetary policy on economic growth in Algeria during the period 1990-2018. The results show that the effective monetary policy has a significant and positive effect on economic growth.

**Keys word :** Monetary Policy – Economic Growth